

مساحة لغوية

أبو أوس إبراهيم الشمسان

العدد الثاني- ملحق مجلد ١٧ رجب ١٤٢١هـ أكتوبر ٢٠٠٠م
يصدر عن ملف العقيق الثقافي-نادي المدينة المنورة الأدبي

إهداء

ما أهدي اليوم لكم إلا جهد مُقلّ يطلب في لغته
سبيلاً وسطاً أن يسلكه في الدرس اللغويّ
إذ كان الشرف منوطاً بعلوم العربية من صرف أو نحو
حمل الأجداد أمانته حتى وصل إلينا فكان بلاغ
هم كانوا الروّاد ونحن على درب الروّاد نواصل
لم يدّخروا وسعاً في الزرع وعلينا قطف الثمرة
غاية ما نرجو التوفيق إلى شيء من إصلاح
ومتى نلنا شيئاً من ذلك كان رضا
يسعدني أن أهدي هذا العمل إلى كل الناس
هم أهل العربية يسمون بها فوق العالم

مَقْلَمَةٌ

ما المساحة وما اللغوية؟!

أما المساحة فأنت تمسح بأن تمر بيدك على الشيء لإزالة ما عليه أو لكي تحسه. ومن المعنى المجازي أن تمسح الأرض أي تذرعهما فتقيس قدرها، ويقال مسح الأرض مَسْحًا ومساحة (بكسر الميم)، فمعنى المساحة في لغة العرب قياس الأرض وذرحه. وهذا ما نجده في المعجمات القديمة.

ثم استعار الرياضيون هذا اللفظ لعلاقته بالقياس للدلالة على كمية المقيس فالمساحة عند الرياضيين هي: مقدار ما في السطح من الوحدات المربعة. وتطور استخدام هذا اللفظ في لغة المعاصرين ليدل على الأماكن بغض النظر عن مقياسها فنجدهم يقولون مثلاً إن زراعة القمح تحتاج إلى مساحات واسعة من الأرض الخصبة. ومثال ذلك: "اتساع مساحة السعودية إلى حد تظهر فيه أنماط..." (محمد الرويثي، سكان المملكة العربية السعودية، ص ٢٦).

وأما (اللغوية) فهي صفة غير مشتقة من فعل بل هي نسبة إلى الاسم (لُغَة)؛ ولذا لا بد من المحافظة على ضم اللام أيضاً فنقول: (لُغَوِيَّة) بضم اللام ويخطئ من يفتح اللام، ومن الطرائف في هذا أن أحد الغافلين سأل آخر: كيف تنسب إلى (لُغَة)؟ فقال: لُغَوِيّ (بضم اللام)، فقال: ألا تقول كما جاء في القرآن: (إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ)، أي (بفتح اللام)، وهو قد توهم أن اللام المفتوحة جزء من الكلمة وإنما هي (لَ+غَوِيّ) مركبة من لام التوكيد وصفة على وزن (فَعِيل) أي: شديد الغواية، والياء المشددة ليست

للسب؛ بل هي إدغام للياء المزيدة في الياء التي هي لام الكلمة. وأما النسب إلى اللغو فهو (لُغَوِيٌّ) بفتح لام الكلمة وتسكين عينها.

وقد نشرت بعض موضوعات هذا الكتاب على نحو متتابع في زاوية (مساحة لغوية) في رسالة الجامعة بدأت في العدد ٥٥٤ من السنة التاسعة عشرة في يوم الإثنين ١٤ رمضان ١٤١٥هـ. وانتخبت بعض موضوعاتها فنشرت في الكتاب المهدى لأستاذي الأستاذ الدكتور يوسف عبد القادر خليف رحمه الله. وأعيد نشرها اليوم في كتاب العقيق* بعد تنقيحها والزيادة عليها تعميمًا للفائدة. والله الموفق.

الرياض ١٤٢١/١/١هـ

أبؤأوس إبراهيم الشمسان

* كتاب العقيق (المدينة المنورة: نادي المدينة المنورة الأدبي) العدد ٢، ملحق بمجلد ١٧ رجب ١٤٢١هـ، أكتوبر ٢٠٠٠.

في التصحيح اللغوي المعاصر

حركة التصحيح اللغوي حركة قديمة قدم الدرس اللغوي نفسه؛ بل لعلها سابقة له بمدى طويل. وليس هنا مجال تفصيل ذلك؛ ولكن الذي يهمنا أنه في بعض الأحيان يغفل القائمون على التصحيح ظروف التراكيب والاستخدامات اللغوية التي يقومون على تقويمها. فما يرونه من قبيل المخالفة اللغوية قد يكون له أسبابه الخاصة التي لا تجعله ظاهرة لغوية عامة. ومن ذلك المخالفات الشعرية؛ أي المخالفات اللغوية الواقعة في استخدام الشعراء. وقد نجد أن ما يظنه المصحح اللغوي خطأ - لأنه يقيسه على استخدام سابق - هو من قبيل التطور اللغوي، والاحتياج إلى أداء معنى جديد. والاستخدام القرآني فيه استخدامات لو قيست على ما سبقها من استخدامات أو عرضت على القواعد اللغوية المقررة لعدت مخالفات؛ ولكن القرآن يعطيها شرعية تجعل الدارسين يلجؤون إلى تخريجها لا إلى تقويمها. وقد لا يكون التخريج محاولة لفهم ظروف النص والخروج به من ملاسبات المخالفة؛ فهو عملية توفيقية تحفظ للنص صحته وللقاعدة سلامتها.

وربما نجد أحياناً بعض التعجل في التصحيح، والجرأة على فرض معيارية تقدر أسباب الظاهرة وملاسباتها. ونحن نقول هذا متوجهين به بشكل عام إلى المتصدين إلى قضية التصحيح اللغوي. فطالما سمعنا وقرأنا من يصحح استخدام المحدثين للفعل "قِيمَ"؛ فيجعله "قَوِّمَ". وهم يعتمدون في تصحيحهم هذا على الاستخدام اللغوي الأساسي المتصل بمادة الكلمة (ق/و/م). وهم من هذه الجهة مصيبون؛ ولكنهم لا يلتفتون إلى قضية أخرى، وهي قضية حركة اللغة الدائبة التي تسعى إلى الوضوح والابتعاد عن اللبس. ولا شك أن لفظة (قَوِّمَ) احتملت بعض اللبس فهي تدل على تقويم الاعوجاج، وهذا ظاهر الصلة بـ "قَوِّمَ" وتدل على بيان قيمة الشيء، ومن أجل هذا عدلت اللغة عن "قَوِّمَ" - الدالة على بيان قيمة الشيء - إلى فعل جديد اشتق من اللفظة "قيمة" على عدّ "الياء" أصلية لا منقلبة عن "واو". ومن أجل هذا لم يجد مجمع اللغة العربية بأساً في استخدامها.

ونختار هنا بعض الأمثلة التي عدها بعض الباحثين من الأخطاء الشائعة ويظهر بالتأمل أنها ليست من قبيل الخطأ. ومما نختاره عشوائياً من كتاب قل ولا تقل لمصطفى جواد، قال:

"قل: كشف عن الأمر الخفيّ خفاءً.
ولا تقل: كشفت الأمر الخفيّ."

قال ابن فارس في مقاييس اللغة "الكاف والشين والفاء أصل صحيح يدل على سَرَو الشيء كالثوب يُسرى عن البدن، يقال كشفت الثوب وغيره أكشفه"، وجاء في لسان العرب: الكشف: رفعك الشيء عما يواريه ويغطيه، كشفه يكشفه كشفًا وكشفه.. "وفي أساس البلاغة "كشفت عنه الثوب.. ومن المجاز كشف الله غمه وهو كشاف الغمم" وقال الراغب الأصبهاني في مفردات غريب القرآن: "كشفت الثوب عن الوجه وغيره، ويقال كشف غمّه، قال تعالى ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [يونس: ١٠٧]. وهذا كتاب الله تعالى شاهداً، قال تعالى في سورة (ق) ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢]. فالمكشوف هو الغطاء وما جرى مجراه من الحسيات والمعنويات كالغم، وقد يحذف المفعول به كقوله تعالى في سورة النمل ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا﴾ [النمل: ٤٤] أي وكشفت ثوبها عن ساقها كما يفعل الخائض للماء الضحل، ولا بد للأشياء المادية كالكنوز، والمعنوية كالطاقات من استعمال "عن" فالفصحى أن يقال "الكشف عن الأمر الخفي والطاقات" قال الإمام علي (ع) على ما ورد في نهج البلاغة "فإن في الناس عيوباً الوالي أحق من سترها، فلا تكشف عن غاب عنك منها، فإنما عليك تطهير ما ظهر لك" وفي كلام الله تعالى وكلام الإمام علي (عليه السلام) غنى عن تطلب الفصاحة في غيرهما^(١).

تزودنا النصوص التي ذكرها بأن التركيب الذي يردده قد مرّ بمراحل تغير، حيث كان في الأصل: كشفت عنه الثوب، ثم قد يستغنى عن ذكر المفعول المباشر وهو "الثوب" فوجدنا في القرآن "كشفت عن ساقها"؛ ولكن الطور الأخير الذي لم يلتفت إليه الدكتور مصطفى جواد هو طور حذف حرف الجر "عن"، فعُدّي الفعل إلى مفعوله غير المباشر تعدية مباشرة، أي بلا وسيط. ولا يحدث ذلك لبساً؛ لأن المفعول المباشر الأصلي محذوف؛ فلسنا نجد تركيباً على هذا النحو "كشفت ثوبها ساقها" بل "كشفت ساقها"، ولعل حذف حرف الجر "عن" نتج عن تضمين الفعل "كشف" الفعل "أظهر". ولا يقع اللبس أيضاً بسبب التلازم بين الكلمات فعند ورود الكشف مع الثوب وما في مقامه يكون المعنى إزالته، أما وروده مع الساق والأمر الخفي فالمعنى يكون إظهاره.

ومثال آخر قال:

"قل: ردّ فلان القول ولا تقل: رد على القول ويقولون: رددت على فلان، وذلك خطأ فإنه يقال "ردّ على فلان قوله" فالقول مردود وفلان مردود عليه، قال الإمام علي (ع) في كتاب له إلى الحارث الأعور الهمداني: "ولا تردّ على الناس كلّ ما حدثوك به، فكفى بذلك جهلاً". ولم يقل: ولا تردّ على كل ما حدثوك به^(٢).

ونكتفي بهذا، ويمكن الرجوع إلى الكتاب لقراءة بقية النصوص التي يستشهد بها المؤلف.

(١) مصطفى جواد. قل ولا تقل (ط ٢، مطبعة أسعد. بغداد ١٩٧٠م) ١: ١١٨.

(٢) السابق ١: ١١٩.

ويمكن القول إن هناك فرقاً بين رد القول والرد عليه؛ فرد القول هو عدم قبوله فلذا يرد ويرجع، أما الرد عليه فهو مقارعة الحجة بالحجة، أي الإتيان بقول يقابل القول، كأن القول صار خصماً يرد عليه، وقضية أخرى يمكن أن تدخل في فهم هذا التركيب وهي ما تلجأ إليه اللغة أحياناً من استخدام الفعل المتعدي في حالة الإطلاق أي-بلا مفعول- ثم تعديته تعدية الفعل اللازم بحرف جر، مثال ذلك "عَصَّه" التي قد تستخدم على هذا النحو "عَصَّ عليه"؛ وإن كنا لا نميل إلى استخدام هذا التخريج في هذه المسألة، وربما تكون نافعة في تفسير التراكيب الأخرى.

ومما نختاره عشوائياً من كتاب معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني قوله:

"(٩٢٠) كَلَّفَ العملَ

ويقولون: كَلَّفَهُ بالعمل عشر ساعات يومياً. والصواب: كَلَّفَهُ العمل عشر ساعات يومياً. أي: أوجبه عليه. وكَلَّفَهُ أمراً: فرض عليه أمراً ذا مشقة.

وفي الآية ٢٨٦ من سورة البقرة قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]"^(٣).

والم تأمل للتراكيب يلاحظ أن كَلَّفَهُ بالعمل تختلف عن كَلَّفَهُ العمل، فكَلَّفَهُ بالعمل أي أمره بالعمل، فلا بأس إذن بتعدية الفعل بالباء، وقد جاء الفعل معدى بمن في قول جرير:

يكلفني فؤادي من هــــــــــــــــواه ظعائن يجترعن على رماح

أما معنى الفعل في الآية الكريمة فهو "يُحْمَلُ" أي لا يحمل الله نفساً إلا وسعها.

وقد تصدّى بعض الباحثين المعاصرين لتصحيح ما عدّ من قبيل الأخطاء الشائعة، ونجد كثيراً من ذلك في كتاب معجم الأخطاء الشائعة. ومن اهتم بهذه القضية اهتماماً جيداً أستاذنا الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه الجيد العربية الصحيحة. وقد لمس الدكتور لبّ المسألة، وانتبه إلى مخاطر المبالغة والتشدد في استخدام معيارية ضيقة لا تحتملها اللغة ولا أصحاب اللغة، يقول الدكتور مختار:

"لقد شغل كثير من الباحثين أنفسهم -وشغلوا ابن اللغة العادي معهم- بتساؤلات تمس تعبيرات ربما لم تنقل بنصها عن العرب في عصور الاستشهاد ولكنها في نفس الوقت لا تخالف طبيعة اللغة وروحها، ولا تصادم قاعدة مقررّة فيها وهي أدخل في باب الأسلوب منها في باب الصواب والخطأ، وقد تكون أثراً من آثار التوليد والقياس ومحاكاة النظير.. فأني حرج في هذا؟!

وأخشى ما أخشاه أن يأتي التشدد بنتيجة عكسية، وأن يحمل غالبية المستخدمين للغة على التمرد، وأن ينقلهم إلى حالة من اليأس تجعلهم يضربون بكل القيم والمعايير عرض الحائط ويستخدمون ما يشيع على ألسنة الناس دون تثبيت أو تحقق مطبقين حكمتهم المشهورة: خطأ مشهور خير من صواب مهجور.

(٣) محمد العدناني. معجم الأخطاء الشائعة (مكتبة لبنان. بيروت ١٩٧٣م) ٢٢١.

ولعل القارئ يدرك مدى خطورة التشدد في قبول اللفظة أو العبارة حين يعرف أن كتابا مثل "معجم الأخطاء الشائعة" للأستاذ محمد العدناني-ولا أريد أن أغضّ من قدره فهو في نظري من أفضل ما كتب في الموضوع- يحوي ١١٨٦ استعمالاً عدّ معظمها من الخطأ الشائع، مع أن كثيراً منه يمكن قبوله بشيء من التجوز أو نوع من القياس والنظر^(٤).

ومن قبيل التكلف في رصد الأخطاء ما نقله أيضاً من كتاب الأخطاء الشائعة للدكتور محمد أبو الفتوح شريف قال:

" ٤٠ - يقولون خطأ:

هذا نتج عن تقصيرك.

والصواب أن تقول:

هذا نتج من تقصيرك.

فمن هنا هي التي أفادت إضافة الفعل للاسم بعدها. وهي أولى من (عن)."^(٥)

وبالتأمل يمكن تصحيح هذا الاستخدام بالقول إن استخدام "نتج" يتأثر بالفعل المضمن فإذا ضمنا "جاء" قلنا: "نتج من" وإذا ضمنا "صدر" قلنا "نتج عن" مثل "صدر عن". ونأتي بعد هذا إلى المراجعة الأساسية التي من أجلها كتب هذا المقال، وهي لما طالعته في مجلة الدوحة (العدد ٩٥ - محرم ١٤٠٤ هـ - نوفمبر ١٩٨٣) فقد كتب الدكتور عبد الله العبادي (جامعة قطر) مقالاً عنوانه "أخطاء لغوية معاصرة" تناول فيه تخطئة ثلاثة استخدامات سوف نناقش اثنين منها راجين من الله التوفيق فيما نذهب إليه. ونحن إذ نشكر له غيرته على العربية لا يمنعنا ذلك من مراجعته.

القضية الأولى - (أيهما)^(٦):

جاء في المقال "يقولون أيهما أفضل العلم أم المال؟ والصواب أيما أفضل العلم أم المال؟"^(٧).

وعلل ذلك بأن الضمير لا بد له من عائد يعود عليه قد تقدم إما لفظاً ورتبة، أو لفظاً دون رتبة أو رتبة دون لفظ^(٨). ثم قال: "أما إذا عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة فإن النحويين يمنعون من ذلك إلا في أماكن

(٤) أحمد مختار عمر. العربية الصحيحة (مكتبة لبنان. بيروت ١٩٧٣م) ٢٢١.

(٥) محمد أبو الفتوح شريف. من الأخطاء الشائعة (ط ١، مكتبة الشباب. القاهرة ١٩٧٦م) ٣٥.

(٦) وردت هذه القضية في "معجم الأخطاء الشائعة" على هذا النحو:

"(٥٥) أيما أفضل الصناعة أم التجارة؟

ويقولون: أيهما أفضل الصناعة أم التجارة؟ والصواب: أيما أفضل الصناعة أم التجارة؛ لأن الضمير يجب أن يعود إلى اسم قبله، لا إلى اسم بعده. والضمير (هما) جاء هنا قبل الاسمين اللذين يعود إليهما، وهذا لا يجوز؛ لأن الاستفهام يكون عن الظاهر أول مرة، فإذا كرر الظاهر، جاز لنا أن نستفهم عن ضميره، لذا وجب أن نضع (ما) مكان الظاهر، ونبدأ الجملة بـ (أيما) بدلاً من (أيهما). "محمد العدناني. معجم الأخطاء الشائعة ٣٢.

(٧) عبد الله العبادي. مجلة الدوحة ٩٥-١٩٨٣م. ص ٣٠.

محدودة لا مجال لذكرها، فعند قولهم أيهما أفضل العلم أم المال؟ فإن الضمير وهو الهاء يعود على العلم والمال ورتبتهما التأخير لأن العلم بدل من أي والبدل رتبته التأخير عن المبدل منه والمال معطوف عليه^(٩).

ثم ذكر ورود عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في ضرورة الشعر^(١٠). وقال بعد ذلك "ومن ذلك قولهم" أيهما أغنى بالفتمينات التفاح أم الموز؟ والصواب أيما أغنى بالفتمينات التفاح أم الموز؟ ومن ذلك قوله تعالى ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]^(١١) [وردت سهواً في المقال المذكور: يوسف ٢٨].

اتكأ في تخطيط التركيب على أمرين: الأول عدم جواز عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة. والثاني الآية الكريمة المذكورة أعلاه (القصص ٢٨). وليس فيهما مقنع.

أما الأمر الأول فالكاتب يعلم أن ثمة مواضع يعود الضمير فيها إلى المتأخر لفظاً ورتبة وقد ذكر ذلك. ونورد هنا ما ذكره النحويون من مواضع يعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة:

١- أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بئس، ولا يفسر إلا بالتمييز، نحو: "نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو"^(١٢).

٢- أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المَعْمَل ثانيهما نحو قوله:

جفوني ولم أجف الأخلاء، إني لغير جميل من خليلي مهمل^(١٣)

٣- أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [٣٧ - المؤمنون] جاء في الكشف "هذا ضمير لا يعلم ما يُعنى به إلا بما يتلوه من بياناته، وأصله إن الحياة (إلا حياتنا الدنيا) ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها، ومنه: هي النفس تتحمل ما حملت، وهي العرب، تقول ما شاءت"^(١٤).

٤- ضمير الشأن أو القصة أو الأمر، قال سيبويه:

"وما يضمّر لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب: إنه كرام قومك، وإنه ذاهبة أمتك. فالهاء إضممار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء، كأنه في التقدير - وإن كان لا يتكلم

(٨) م. ن، ص. ن.

(٩) م. ن، ص. ن.

(١٠) م. ن، ص. ن.

(١١) م. ن، ص. ن.

(١٢) ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحق. محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة) ٢: ٤٨٩.

(١٣) م. ن، ص. ن.

(١٤) الزمخشري. الكشف (الطبعة الأخيرة. مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٩٦٦ م.) ٣: ٣٢.

به- قال: إن الأمر ذاهبة أمتك وفاعلة فلانة، فصار هذا الكلام كله خبراً للأمر، فكذلك ما بعد هذا في موضع خبره^(١٥).

ويبدو لي أن وظيفة هذا الضمير المحافظة على استقلال تركيب الجملة التي تليه، فهو يكون مع ما بعده جملة كبرى؛ وبذا تكون الجملة بعده جملة صغرى. ونلاحظ أهمية وجود هذا الضمير عند دخول أدوات مثل "إن" على الجملة الشرطية فـ"إن" تدخل على الجمل البسيطة لا المركبة، والجملة الشرطية جملة مركبة، ولكي لا تتعرض الجملة الشرطية إلى تفكك تركيبها يؤتى بهذا الضمير اسماً لـ"إن" وتكون الجملة الشرطية برمتها خبراً^(١٦).

٥- أن يجر بـ(رب) مفسراً بتمييز "ومثل ذلك: ربّه رجلاً"^(١٧).

٦- "أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له، كضربته زيداً"^(١٨).

٧- "أن يكون متصلاً بفاعل مقدم، ومفسره مفعول مؤخر كـ(ضرب غلامه زيداً)"^(١٩).

وبعد هذا يمكن القول إن التركيب من حيث المعنى هو: أيُّ الأمرين أفضل العلم أم المال؟ وحذفت (الأمرين) وجعلت مكانها "هما" لأن بعدها ما يفسرها. ونستطيع القول إن الضمير لا يعود إلى متأخر لفظاً ومعنى؛ لأن "أي" في هذا التركيب يسأل بها عن المبتدأ لا الخبر.

ويقول المبرد إن "أيّهما" عبارة عن الهمزة و"أم". جاء في المقتضب: "وأعلم أن كل ما وقعت عليه (أي) فتفسيره بألف الاستفهام (أم)، لا تكون إلا على ذلك؛ لأنك إذا قلت: أزيد في الدار أم عمرو؟ فعبارة أيّهما في الدار"^(٢٠).

(١٥) سيبويه. الكاب، تحق. عبد السلام هارون (الهيئة العامة المصرية للكتاب. القاهرة، ١٩٧٣م) ٢: ١٧٦.

(١٦) أبو أوس إبراهيم الشمسان. الجملة الشرطية عند النحاة العرب (ط١، مطبعة الدجوى. القاهرة، ١٩٨١) ٤٥٥.

والجدير بالذكر هنا أنه ليس كل ما عده النحاة من قبيل ضمير الشأن هو ضمير شأن وقد تنبه إلى هذا الدكتور محمد عبد الله حبر قال: "على أيّ اهتديت إلى تفسير وجه من وجوه استعمال ما عرف باسم ضمير الشأن لم يشر إليه أحد من النحاة ولا من البلاغيين فيما علمت، وأظنه مما انفرد به القرآن الكريم، ففي بعض الجمل الاسمية لجأ الأسلوب القرآني إلى تقديم الخبر على المبتدأ عناية بالخبر وتأكيده له، ولكنه رعاية للتركيب العربي قدم ضميراً أقرب إلى معنى الإشارة والتنبيه يعود إلى المبتدأ المتأخر، وهذا يحمل معنى التأكيد في مضمون الجملة أيضاً. ومن شواهد ذلك قوله تعالى: (وهو محرم عليكم إخراجهم) [٥٨ - البقرة] وقوله: (وما هو بمزحزح من العذاب أن يعمر) [٦٩ - البقرة]، وقوله: (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) [٩٧ - الأنبياء]، فالضمائر المتقدمة إشارة إلى المبتدآت المتأخرة، واعتبار النحاة إياها ضمائر للشأن والقصة إفساد لتركيب الجملة العربية وإخلال بالمعنى يتضح عند التمعن في الآيتين الأخيرتين" محمد عبد الله حبر. الضمائر في اللغة العربية (دار المعارف. القاهرة ١٩٨٠م). ١٤٧.

(١٧) سيبويه. الكتاب ٢: ١٧٦.

(١٨) ابن هشام. مغني اللبيب ٢: ٤٩١.

(١٩) السابق ٢: ٤٩٢.

(٢٠) المبرد. المقتضب، تحق. محمد عبد الخالق عزيمة (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة ١٣٨٦هـ). ٢: ٢٩٤.

وجاء في اللمع لابن جني: "ومعنى (أم) الاستفهام، ولها فيه موضعان، أحدهما أن تقع معادلة همزة الاستفهام على معنى "أي"، والآخر: أن تقع منقطعة على معنى "بل". الأول نحو قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ ومعناه: أيهما عندك؟ وأزيداً رأيت أم عمراً؟ معناه: أيهما رأيت؟" (٢١).

ولا بد لأيّ في هذا التركيب من الإضافة إلى "هما"؛ لأنها تضاف إلى ما هي بعضه (٢٢). ولا يمكن إضافتهما إلى ما قبل (أم) وما بعدها؛ لأنها تضاف إلى الجملة لا الأجزاء. ولو قيل إن الواجب إضافتها إلى ظاهر مثل "الأميرين" لقليل إن هذا مبهم أيضاً؛ لأن أداة التعريف فيه لا تزيده معرفة فهو مبهم لا يتضح ولا يفسر إلا بما بعده.

ونأتي الآن إلى الأمر الثاني وهو استشهاده بقوله تعالى: ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [٢٨- القصص] ونحن نرد هذا الاستشهاد؛ لأن الموضوع هنا موضع شرط لا استفهام، فالجملة شرطية لا استفهامية، و(ما) تعرب زائدة. وننقل الآن ما جاء في (البحر المحيط) لأبي حيان عن هذه الآية يقول: "ثم قال أيما الأجلين أي الثماني أو العشر فلا عدوان عليّ أي لا يعتدى علي في طلب الزيادة و(أي) شرط و(ما) زائدة. وقرأ الحسن والعباس عن أبي عمرو (أيما) بحذف الياء الثانية كما قال الشاعر: تنظرت نصراً والسماكين أيما علي من الغيث استهلت مواطره وقرأ عبد الله (أي الأجلين ما قضيت) بزيادة ما بين الأجلين وقضيت" (٢٣).

وحسبنا القول إن هذا الاستخدام ليس حديثاً معاصراً فقد ورد في كتاب "الإمتاع والمؤانسة" لأبي حيان التوحيدي (عاش في القرن الرابع الهجري) قال: "قليل لديوجانس: أيهما أولى، طلب الغنى، أم طلب الحكمة؟ فقال: للدنيا الغنى وللآخرة الحكمة." (٢٤). القضية الثانية - أشياء:

يأخذ الدكتور العبادي على بعض الخطباء والمذيعين والمحاضرين صرف لفظ (أشياء) خلافاً لاستخدامها الوارد في موضع واحد من القرآن [١٠١ - المائدة]. وأورد أقوال النحويين فيها وختم كلامه بقوله: "وخلاصة القول إن النحويين متفقون على عدم صرف أشياء وإن اختلفوا في العلة، فصرفها بعد ذلك خطأ واضح" (٢٥).

(٢١) ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق. فائز فارس (دار الكتب الثقافية/ الكويت ١٩٧٢م). ٩٣.

(٢٢) المبرد، المقتضب، ٢/ ٢٩٤.

(٢٣) أبو حيان، البحر المحيط (مطبعة السعادة/ القاهرة ١٣٢٩) ٧: ١١٥.

(٢٤) أبو حيان التوحيدي. الإمتاع والمؤانسة، بعناية أحمد أمين وأحمد الزين (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة ١٩٥٣م). ٢:

وقد أفاضت الدكتورة وسمية المنصور (جامعة الكويت) في الحديث عن الجمع "أشياء" في رسالتها للماجستير صيغ الجموع في القرآن الكريم (١٩٧٧م). وقسمت الكلام فيها على قضيتين: الأولى تفسير عدم الصرف والثانية وزن اللفظ نفسه^(٢٦). وردت كثيراً من أقوال النحويين حول وزن الكلمة وذكرت أنها مجرد محاولة للخروج من وزنها الظاهر وهو (أفعال) وانتهت إلى ترجيح قول الكسائي^(٢٧). وذكرت أن من القضايا المتعلقة بـ(أشياء) تعدد جموعها وأنه قد استغلت هذه الجموع لتأييد الأقوال أو ردّها^(٢٨).

وذهبت إلى أنه "يمكن أن تكون منعت من الصرف شذوذاً في هذا المستوى من الاستخدام وهو القرآن، لأن المشكلة التي أثيرت حول أشياء إنما كان منشؤها موضعها من هذه الآية.

ويؤيد هذا ما نقله النحاس عن أبي حاتم: "قال أبو حاتم أشياء أفعال مثل أبناء وكان يجب أن تنصرف إلا أنها سمعت عن العرب غير مصروفة فاحتال لها النحويون باحتيالات لا تصح"^(٢٩).

وبعد هذا يمكن لنا القول إن اتفاق النحويين على عدم صرفها نابع من التزام القراءة بها في القرآن. ولم تقم دراسة فاحصة للشعر العربي قبل الإسلام لملاحظة استخدام (أشياء)، وإذا عمد المجتمع اللغوي المعاصر إلى صرفها بحسه القياسي الذي لا يجد بأساً في حملها على نظائرها حيث لا يجد لعدم صرفها سبباً لغوياً واضحاً، فإننا لا نجد في ذلك بأساً، وليس هذا مما يجدر بنا أن نقف عنده. إن لتغير الموقف اللغوي من الظاهرة الواحدة شواهد من تاريخ العربية نذكر من ذلك استخدام (زوج)^(٣٠) الذي جاء في القرآن بدلالته اللغوية العامة قال تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [٤٩-الذاريات]، والدلالة الخاصة وهي الدلالة على الزوج من الإنسان فقد دل بها على الزوج (الرجل) قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [٢٣٠-البقرة] وعلى (المرأة) قال تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ﴾ [٣٧-الأحزاب]، ولكن اللغة احتاجت إلى التفرقة بين الزوج (الرجل)، والزوج (المرأة) فليجأت إلى تأنيث (الزوج) للدلالة على المرأة فوجدنا بني تميم تقول "الزوجة"، وقال الفرزدق:

وإن الذي يسعى يحرّش زوجتي كساعٍ إلى أسد الشرى يستبيلها^(٣١)

(٢٦) وسمية المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم -رسالة ماجستير- (جامعة عين شمس/ القاهرة، ١٩٧٧) ١٦٢.

(٢٧) السابق ١٦٣.

(٢٨) السابق ١٦٤.

(٢٩) السابق ١٦٥.

(٣٠) يمكن مراجعة ما ذكر عن (زوج) في المراجع الآتية: مجاز القرآن لأبي عبيدة، ١: ٣٢١. معاني القرآن للأخفش، ١: ١٤١. الزاهر لأبي بكر الأنباري، ٢: ٢٠٩. المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣٨١. ليس في كلام العرب لابن خالويه ٣٣٧. والصاحح للجوهري ٣٢٠: ١.

(٣١) ابن منظور. اللسان. مادة (زوج).

تعريف الشاعر أم تعريف بالشاعر؟^(*)

يتعدى الفعل (عَرَفَ) بنفسه، فيقال: عَرَفَ الشيء وعَرَفَتْ زيداً، ويتعدى إلى مفعولين بالتضعيف، فتقول: عَرَفْتُ محمداً الشيءَ، أي جعلته يعرف الشيءَ، وعَرَفْتُ محمداً زيداً أي جعلته يعرف زيداً، ويتعدى الفعل (عَرَفَ) بحرف الجر (الباء)؛ فيقال: عَرَفْتُ المولود زيداً أي سميت به زيداً؛ إذ جعلت له اسماً يعرف به. فلما كان أمر الفعل على ما ذكرت لك ذهب بعض الناس إلى أنَّ الأولى عند الترجمة للشاعر أو المؤلف أن نقول: (تعريف الشاعر) وندع (التعريف بالشاعر) — وهو ما اشتهر عند معاصرينا — وذلك لتعدي الفعل بنفسه، وفي هذا نظر لجملة أمور، أولها أن قولنا (تعريف الشاعر) قد يعني جعله يعرف أمراً، وقد يعني جعل الناس يعرفونه، وهو المراد هنا، فاستخدام الباء يدفع اللبس؛ لأن التعدية التي يفيدها تضعيف الفعل — بدلالته على الجعل — لا يمكن أن تكون بباء التعدية التي يفيدها الفعل المجرد؛ فالتعريف بالشاعر يعني: تعريف الناس بالشاعر، و(الناس) مفعول مباشر، وأما (الشاعر) فمفعول غير مباشر؛ فساغ التعدي إليه بحرف. والثاني: أن ما اشتهر من استخدام لفظ (التعريف) إنما هو بمعنى (الحد). والثالث: أن الفعل (عرف) مرادف للفعل (علم)، والفعل يُحمل على مرادفه في التعدي وال لزوم، والفعل علم يتعدى بالباء قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [١٤-العلق]. والرابع: أن من الأفعال ما يتعدى بنفسه مجرداً فإذا زيد تعدى بنفسه وبحرف الجر مثل الفعل (غفر)، تقول: غفر الله ذنبه، واستغفر زيداً الله من ذنبه، والأصل: استغفر زيداً الله ذنبه. والخامس: أن تعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديه بحرف إن جدَّ من حاجات الإبلاغ ما يستدعي ذلك، فيضمن الفعل غيره. وهذا مراد الناس من التعريف بالشاعر. إذ لا يقصدون أن يعرفوا القارئ الشاعر؛ إذ يكون ذلك بذكر اسمه، بل المقصود الإحاطة بأخباره. والسادس: أن معنى الباء الإلصاق أو الإلحاق نحو: مررت بالديار. وهو استخدام يسوغ معه حذف الباء والتعدي مباشرة فيقال: مررت بالديار. ولست أجد بأساً في أن تكون الباء مع عَرَفَ للإلصاق؛ فالتعريف بالشاعر هو ربط لمعرفة الناس بالشاعر. والسابع: أن صاحب المصباح المنير أورد الفعل معدى بالباء، قال: "والمعرفة اسم منه، ويتعدى بالتفصيل، فيقال: عَرَفْتَهُ به فعرفه"^(١)، وكذا في أقرب الموارد "عَرَفَهُ بفلان: أعلمه باسمه"، وفي معجم الأفعال المتعدية بحرف: "عَرَفَ زيد: أوضحه بعلامة أو غيرها مما

^(*) نشر في العدد ٥٥٥، ٥٥٦ من رسالة الجامعة.

^(١) أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، عناية: مصطفى السقا (مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة، ١٩٥٠م): عرف.

يجعله عارفاً به"^(٢). وفي معجم الأخطاء الشائعة: "والصواب: تعريف الأدب العربي أو التعريف بالأدب العربي؛ لأننا يجوز أن نقول: عرفه الشيء، وعرفه بالشيء"^(٣). والثامن: أن هذا وقع في لغة المجيدين من أساتذتنا كالدكتور محمد المفدى قال في كتابه عن الدماميني: "عرفت فيه بمعامله البارزة ومميزاته الظاهرة"^(٤)، وفي مقدمة تعليق الفرائد، قال: "عنيت بمن ورد ذكره من الرجال والنساء، فعرفت به تعريفاً موجزاً"^(٥). ولذلك كله أميل إلى أن نقول في غير حد الشيء التعريف به.

^(٢) موسى بن محمد بن الملياني الأحمدي، معجم الأفعال المتعدية بحرف (ط١)، دار العلم للملايين/ بيروت، ١٩٧٩م): عرف.

^(٣) محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، (عرف).

^(٤) محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى، الدماميني: حياته وآثاره ومنهجه في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ط١)، الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون/ الرياض، ١٩٨٢م)، ص٦.

^(٥) محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى (ط١)، الرياض، ١٩٨٣)، ص١٤.

تمّ كذا^(*)

تأثرت العربية تأثراً بالغاً باللغات الأجنبية؛ وذلك بسبب الترجمة التي قد يضطلع بها غير المتمكنين من العربية؛ ومن مظاهر هذا التأثير ما نجده من نزوع إلى هجر بعض الظواهر العربية المفيدة في مقامها غفلة عنها واستصحاباً لما قد يقوم مقامها في لغة أخرى.

لعل من ذلك ما شاع في لغة المثقفين، خاصة الإعلاميين منهم، من هجر الفعل المبني للمفعول (أي المبني للمجهول)، واستبدالهم بذلك تركيباً جديداً هو: الفعل الماضي (تمّ) أو المضارع (يتمّ) مسندين إلى مصدر الفعل، مثال ذلك ما ورد في هذا النص: "وقد تمّ تحقيق تقدم كبير خلال السنوات الماضية"، وهو لا يقصد أنه تحقق على نحو تام أيضاً، ولكن الفعل (تمّ) قد أفرغ من دلالاته على التمام وركب مع المصدر ليكونا عوضاً من الفعل المبني للمفعول (حُقق) ومثله قوله: "وفي مجال الريّ والزراعة تمّ إنجاز العديد من المشاريع"^(١). وخير له أن يقول: وحُقق تقدم كبير خلال السنوات الماضية. وأن يقول: وفي مجال الريّ والزراعة أُنجِز العديد من المشاريع. ومن أمثلة استخدام الفعل المضارع هذا النص: "يتمّ التوصل إلى نتائج الاختبارات الموضوعية بطريقة محايدة"^(٢). وخير له أن يقول: يُتوصَّل إلى نتائج الاختبارات...". ومن ذلك أيضاً ما جاء في هذا النص: "لقد وعد الوزير بانتهاء العملية خلال أسبوعين وسيتمّ نشر النتائج فور الحصول عليها"^(٣). وكان من الخير له أن يقول: "وستُنشر النتائج فور الحصول عليها".

ومن ذلك الإعلان: "تم بحمد الله افتتاح مكتبة..."^(٤). والأولى أن يكون: "افتتحت بحمد الله مكتبة...".

ولسنا نذهب إلى أن من يفعل هذا قد خالف قواعد العربية مخالفة يتهم بها باللحن أو الخطأ النحوي؛ ولكنه خالف عن طريقتهما المثلى في موافقة التركيب لأغراض الخطاب، فإن يكن بناء الفعل للفاعل له غرضه من البيان والإفصاح عن محدث الحدث أو المتصف به فإن بناء الفعل للمفعول له من الأغراض ما تدعو الحاجة إليها.

^(*) نشر في العدد (٥٥٧) من رسالة الجامعة.

^(١) مجلة المبتعث، السفارة السعودية/ واشنطن، رجب ١٤١٥هـ، ص ٧.

^(٢) مجلة القافلة، شركة أرامكو، شعبان ١٤١٥هـ، ص ٢١.

^(٣) جريدة القبس/ الكويت، ٣- شعبان- ١٤١٥هـ، ص ٤٠.

^(٤) جريدة رسالة الجامعة، جامعة الملك سعود/ الرياض، ١- ٨- ١٤١٥هـ، ص ٦.

حذف ياء المتكلم^(*)

يلاحظ المتأمل في لهجة أبناء القصيم أنهم يحذفون ياء المتكلم من الأفعال ويكتفون بما يسميه جمهور علماء اللغة القدماء "نون الوقاية"، فمن ذلك قولهم: أكرمَن، أي: أكرمتي، وشافَن، أي: شافني، يعرفَن، أي: يعرفني.

ويتوهم بعض الناس أن هذا الاستخدام حديث طارئ، وأنه مظهر من مظاهر ابتعاد اللهجة عن أصلها الفصحى، وليس الأمر على ذلك؛ بل هو استخدام عربي فصيح، يشهد لهذا ما ورد من شواهد في لغة القرآن الكريم، ومن ذلك حذفها من الفعل (أخرتن) في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [٦٢-الإسراء]، وقد ذكر الفعل نفسه بالياء في قوله تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [١٠-المنافقون]. وحذفت من الفعل (اتبعن) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾ [٢٠-آل عمران]، وقد حذفت من أفعال أخرى نكتفي بذكر مواضعها: ﴿تَتَّبِعَنِ﴾ [٩٣-طه]، ﴿اتَّبِعُونِ﴾ [٣٨-غافر]، [٦١-الزخرف]، ﴿يُحْيِيَنَّ﴾ [٨١-الشعراء]، ﴿وَلَا تُخْزَوْنَ﴾ [٧٨-هود]، [٦٩-الحجر]، ﴿وَإِخْشَوْنِ﴾ [٣، ٤٤-المائدة]، ﴿وَخَافُونَ﴾ [١٧٥-آل عمران]، ﴿دَعَانِ﴾ [١٨٦-البقرة]، ﴿تَرْنَ﴾ [٣٩-الكهف]، ﴿ارْجِعُونَ﴾ [٩٩-المؤمنون]، ﴿تَرْجُمُونَ﴾ [٢٠-الدخان]، ﴿تُرْدِينَ﴾ [٥٦-الصافات]، ﴿فَارْسِلُونِ﴾ [٤٥-يوسف]، ﴿فَارْهَبُونَ﴾ [٤٠-البقرة]، [٥١-النحل]، ﴿يُرْدْنَ﴾ [٢٣-يس]، ﴿فَاسْمِعُونَ﴾ [٢٥-يوسف]، ﴿أَشْرَكْتُمُونَ﴾ [٢٢-إبراهيم]، ﴿يَشْفِينِ﴾ [٨٠-الشعراء]، ﴿أَطِيعُونَ﴾ [٥٠-آل عمران]، [١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٩-الشعراء]، [٦٣-الزخرف]، [٣-نوح]، ﴿لِيَعْبُدُونَ﴾ [٥٦-الذاريات]، ﴿فَاعْبُدُونَ﴾ [٢٥، ٩٢-الأنبياء]، [٥٦-العنكبوت]، ﴿فَاعْتَرِلُونِ﴾ [٢١٢-الشعراء]، ﴿تُعَلِّمَنِ﴾ [٦٦-الكهف]، ﴿فَلَا تَفْضَحُونَ﴾ [٦٧-الحجر]، ﴿تُفَنِّدُونَ﴾ [٩٤-يوسف]، ﴿يَقْتُلُونَ﴾ [١٤-الشعراء]، [٣٣-القصص]، ﴿وَلَا تَقْرُبُونَ﴾ [٦٠-يوسف]، ﴿كَذَّبُونَ﴾ [٢٦، ٣٩-المؤمنون]، [١١٧-الشعراء]، ﴿أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾ [١٢-الشعراء]، [٣٤-القصص]، ﴿أَكْرَمَنِ﴾ [١٥-الفجر]، ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [١٥٢-البقرة]، ﴿وَلَا تُكَلِّمُونَ﴾ [١٠٨-المؤمنون]، ﴿كِيدُونَ﴾ [١٩٥-الأعراف]، [٣٩-المرسلات]، ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [٣٦-النمل]، ﴿تُنْظَرُونَ﴾ [١٩٥-الأعراف]، [٧١-يونس]، [٥٥-هود]، ﴿هَذَانِ﴾ [٨٠-الأنعام]، ﴿يَهْدِينَ﴾ [٢٤-الكهف]، [٦١،

٧٨- الشعراء، ٩٩- الصافات، ٢٧- الزخرف، ﴿أَهَانَن﴾ [١٦- الفجر]، ﴿فَاتَّقُون﴾ [٤١، ١٩٧- البقرة، ٢- النحل، ٥٢- المؤمنون، ١٦- الزمر].

وقد اختلف القراء في هذه الیاءات فمنهم من یثبتها وصلاً ووقفاً، ورجح مكي بن أبي طالب المذهب الأخير لأنه أخف وفيه متابعة لرسم المصحف وهو الذي عليه أكثر القراء^(١).
ومن شواهد ذلك قول الأعشى:

فهل یمنعني ارتیادي البلا د من حذر الموت أن یأتین

وقوله:

ومن شائی كاسف لونه إذا ما انتسبت له أنكرن

أي: أن یأتینی، وأنكرني^(٢).

(١) الكشف عن وجوه القراءات، ١: ٣٣٣.

(٢) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ١٢٨.

نفس الشيء والشيء نفسه^(*)

جاء في معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني قوله:

"ويقولون: جاء نفس الرجل. والصواب: جاء الرجل نفسه؛ لأن كلمتي (نفس وعين) إذا كانتا للتوكيد، وجب أن يسبقهما المؤكد، وأن تكونا مثله في الضبط الإعرابي، وأن تضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور حتماً، يطابق هذا المؤكد في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع"^(١).

وكتب عبد السلام هارون في مجلة المجمع قائلًا: "يتخرج بعض المتحذلقين من استعمال (النفس) في غير التوكيد، فيقول: الشيء نفسه فقط. وقد ضيقوا واسعاً.

فنفس الشيء ذاته، تستعمل استعماله، ولا يمنع من ذلك نحو ولا لغة"^(٢).

واستأنس الأستاذ عبد السلام باستخدام ذلك المتقدمون من النحويين والأدباء في لغتهم فذكر أنه جاء في كتاب سيبويه قوله: "وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام"^(٣)، وقوله: "وذلك قولك: نزلت بنفس الجبل، ونفس الجبل مقابلي"^(٤). ويقول الجاحظ: "ولا بد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن عمله في نفس المعرفة"^(٥).

والذي يفهم من ذلك كله أنه يجوز لك أن تقول، بشكل عام: قرأت الكتاب نفسه، وقرأت نفس الكتاب. فلا تكون مخطئاً من الناحية التركيبية؛ ولكن يجب أن تنتبه إلى أن بين الاستخدامين فرقاً. ففي قولنا: قرأت الكتاب نفسه توكيد للكتاب يزيل الشبهة، ويبعد الظن بأن القراءة كانت عن الكتاب أو هي سماع بأمر الكتاب أو قراءة لما يشبه الكتاب. أما في التركيب الثاني وهو: قرأت نفس الكتاب، فهو بمعنى قرأت لبّ الكتاب وجوهر الكتاب وأهم ما فيه من محتوى.

ولذلك فقد أجاد الأستاذ عبد السلام حين قال عن بعض المتحذلقين أنهم يتخرجون من استخدام (النفس) في غير التوكيد، ومراده أن (النفس) يمكن أن تستخدم لغير التوكيد على نحو ما ورد في النصوص المذكورة.

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٦٥).

^(١) محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٢٥٢.

^(٢) عبد السلام هارون، مجلة مجمع اللغة العربية/ القاهرة، ١٩٨٤م، ع ٥٤: ص ١٢٢.

^(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٦٦.

^(٤) السابق، ٢: ٣٧٩.

^(٥) الجاحظ، الحيوان ١: ٧٦. وانظر: مجلة المجمع ٥٤: ١٢٢.

عدم كذا^(*)

تشهد العربية المعاصرة على السنة أبنائها هجرًا لإمكاناتها الخلاقة، وازورارًا عن طرائقها الواضحة في التعبير والبيان. ومن ذلك تعطيلهم استخدام أضداد المعاني، إما جهلاً بها أو تماوياً بشأها؛ إذ تجدهم يعبرون عن ذلك بإضافة (عدم) إلى ما يريدون ضده، وهو أمر شاع حتى صار يقتحم العيون، ومن أمثلة ذلك ما جاء في إعلان:

"نشكركم على ثقتكم الدائمة بنا ونعتذر لكم عن عدم تمكننا من إنجاز طلباتكم..."^(١).
ويمكن أن يعبر عن المعنى بقولنا: ونعتذر عن عجزنا عن إنجاز طلباتكم. ويمكن أن نعبر بطريقة مختلفة: نأسف لتعذر إنجاز طلباتكم.

مثال ذلك ما نجده في النصوص الآتية:

"عدم الإفراط في تناول ملح الطعام..."

"لذلك نود من الطلاب عدم أخذ كمية أكثر من الاحتياج، وهذا ما نهانا عنه ديننا الحنيف وهو عدم الإسراف [لاحظ أن (عدم) قلبت المعنى في النص فلا موضع لها]، كما أود تنبيه بعض الأخوة الطلاب إلى الاقتصاد في الأكل..."

ويكثر استخدام (عدم) في محاضر اللجان والأقسام ومنها قسم اللغة العربية، فنجد فيها: واعتذر عن عدم الحضور فلان وفلان.... والأولى القول: واعتذر عن الغياب فلان وفلان أو: وغاب بعدر فلان وفلان، أو: وتعدّر حضور فلان وفلان.

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٦٧).

^(١) جريدة الجزيرة/الرياض ٥-٩-١٤١٥ هـ، ص ٢٨.

لواحق النسب^(*)

الاسم المنسوب هو صفة غير مشتقة، إذ تكون بإلصاق لاحقة النسب إلى لفظ آخر هو في الغالب اسم أو صفة. واستخدمت له العربية جملة لواحق.

الأولى: (سِيّ): وهي لاحقة النسب العربية المشهورة، وهي (الياء المشددة المسبوقة بكسرة)؛ مثال ذلك أن ينسب بها فتبين علاقة المنسوب بالمنسوب إليه إذ ينسب إلى اسم قبيلته: (قرشيّ) أو اسم أب أسرته (صالحيّ)، أو اسم مكانه (قصيميّ)، أو اسم زمانه (صباحيّ)، أو دينه (إسلاميّ)، أو مذهبه العقديّ (سنيّ)، أو الفقهيّ (حنبليّ)، أو الفكريّ (وجوديّ)، أو لونه (برتقاليّ)، أو حجمه (كرويّ).

الثانية: (ساويّ): حين يكون الاسم منتهياً بألف بعد ثلاثة أحرف مثل: (برَدَيّ) فتحذف الألف منه للنسب فيقال (برَدِيّ)، فإن كان ثانية ساكناً مثل (أرطى) جاز الإبقاء على الألف، والفصل بينها وبين ياء النسب بالواو - وأنا أسمى هذه الواو (واو الوقاية) - فيقال: (أرطاويّ)، وتوهم الناس أن لاحقة النسب هي الألف والواو والياء؛ ولذلك جعلوها لاحقة نسب في أسماء لا تنتهي بالألف مثل: سديراويّ، عنيزاويّ، مكاويّ، جدراويّ، محلاويّ، معداويّ، شرقاويّ، غرباويّ، بصراويّ، جبلاويّ، زمّلكاويّ، أهلاويّ، نصراويّ، عرباويّ، قدساويّ.

الثالثة (سَانِيّ): حين تنتهي الأسماء بألف ونون زائدتين لغير التثنية تلحق ياء النسب مثل: (سُلَيْمَانِيّ)، وسمع النسب إلى (بحرين) وإن كان بالياء والنون (بحرانيّ) وإلى (صنعاء): (صنعانيّ)، وتوهم الناس لذلك أن لاحقة النسب هي الألف والنون والياء؛ ولذلك جعلوها لاحقة للنسب في مثل: ربّانيّ، صيدلانيّ، نفسانيّ، روحانيّ، اسكندرانيّ، جوانيّ، برّانيّ، شرّانيّ، حصانيّ، فكهانيّ.

الرابعة: (سِلِيّ): وهذه طريقة من طرق النسب في اللغة التركية نجدها في مثل: شربتلي، إزميرلي، قوتلي، عصملي (أي: عثماني).

الخامسة: (سَجِيّ): وهي طريقة من طرق النسب في اللغة التركية أيضاً، وقد تأثر بها الناس فاستخدموها لاحقة للنسب في مثل: طوبجي (أي: مدفعيّ)، عربجي، جزمجي، مكوجي، شُرْجِي، تمرجي (ممرض)، مطبعجي، قمقمجي، قهوجي، قلعجي.

السادسة: (— دار): وهي بمعنى (صاحب كذا) في الفارسية، وقد اندرس استخدامها الآن كما اندرس استخدام الرابعة. ومن أمثلة هذه: بيرقدار = البيرقي، والبيرق: العلم، ركبدار وصوابه: ركابدار = الركابي، والركابي مستعمل والركبدار هو مروض الخيل، سلحدار أي سلاحدار = السلاح، خزندار أي خزينة دار = الخزيني، مقصدار = مقصيّ نسبة إلى المقص، وهي مهنة دقيقة عند الخياطين، جوخدار = الجوخ، دفردار = الدفري.

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٧١).

عشاوي أم عشوائي؟(*)

العشاء هو الوقت الممتد بين غروب الشمس إلى العتمة وهو احتكام الظلمة، ويقال للذي لا يرى في هذا الوقت ولا في الليل (أعشى)، وبهذا اتصف ميمون بن قيس وغير شاعر بهذه الصفة، فالأعشى الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار، ويقال للأعشى (عشواء). ويطلق هذا الوصف على "الناقة التي لا تبصر أمامها فهي تحبب يديها كل شيء"^(١). وقد يوصف المتخبط في أمره بأن يقال: "وركب فلان العشواء، إذا خبط أمره على غير بصيرة. وفلان خابط خبط عشواء"^(٢). كل ذلك وإن لم يكن منه ركوب. ووصف زهير أخذ الموت الناس من غير تخير بخبط العشواء قال في معلقته^(٣):

رأيت المنايا خبط عشواء من تصبب نمته ومن تخطئ يعمر فيهم — ررم

وتوسع المحدثون في الاستفادة من هذا المعنى فوصفوا الأمر المختل بأنه عشوائي نسبة إلى عشواء، ويقولون: عينة عشوائية، أي لم يقصد إلى تخيرها واصطفائها وإنما أعملت فيها يد الصدفة؛ ولكنهم حين نسبوا إلى عشواء خالفوا القياس فقالوا: (عشوائي)؛ في حين أن عليهم أن يقولوا: (عشاوي)؛ لأن هذه الهمزة والألف قبلها زائدتان زيادتهما في أوصاف الإناث مثل (حمراء) والأسماء المؤنثة مثل (صحراء)، وحق ما انتهى هذه النهاية أن يكون في موضع همزته واو عند التثنية وجمع السلامة لما يجمع منه جمع سلامة أو عند من يجمعه جمع سلامة مطلقاً، وكذا عند النسب إليه، يقال: حمراوان وحمراوي، صحراوان، وصحراوات، وصحراوي. أما عن (عشواء) فقال الجوهري: "والمرأة عشواء وامرأتان عشواوان"^(٤). ولم أجد النسبة إلى عشواء في المعجمات وكتب اللغة التي اطلعت عليها؛ لأن الحاجة لم تعرض لذكرها، ولأن القاعدة صريحة فيها وهي ما ذكرته لك آنفاً.

أما طريقة المحدثين فيمكن أن نلتمس لها بعض العذر بما يأتي:

(١) إن قلب الهمزة أو أبقاءها لا يخل بالمعنى.

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٧٢).

(١) الجوهري، الصحاح، (عشا) ٦: ٢٤٢٧.

(٢) م.ن، ص.ن.

(٣) التبريزي، شرح المعلقات ٢٣٩.

(٤) الجوهري، الصحاح، (عشا) ٦: ٢٤٢٧.

(٢) إن إبقاء الهمزة هو طريقة لبعض العرب، قال ابن عقيل: "ومن العرب من يقر الهمزة، وهو قليل رديء"^(٥).

(٣) لعل إبقاء الهمزة إنما هو تخلص من تماثل الواوين. والتماثل مما يتخلصون منه بوسائل مختلفة كالإبدال، مثل (حيان) التي آلت إلى (حيوان). وروي عن أبي سعيد السيرافي أن "مما استثقل وقوع الألف بين واوين، فعدل به عن القياس، قولهم في ثنية (لأواء وعشواء): لأواءان وعشواءان، وهمزة التأنيث تقلب في الثنية واوًا، فيقال: حمراوان، وكرهوا (لأواوان) لأجل الواوين فهمزوا"^(٦).

(٤) إن في اللغة ما هو مبني على التوهم وعلى التوسع ومخالفة القياس مما يجعل صنيع هؤلاء المتأخرين مشاكلاً لأسلافهم.

فقل (عشواوي) إن رمت القياس، أو (عشوائي) فهو صحيح تعززه الألفة.

^(٥) ابن عقيل، المساعد، ٣: ٣٥٨.

^(٦) أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبدالرحمن (ط١)، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٩٨٦م. ٣٠٣.

دع الطفل ينم أو ينام^(*)

أليما أصبح أن نجزم المضارع بعد الطلب أم نرفعه؟

يذهب كثيرون إلى الجزم غافلين عن مقتضيات المعنى معرضين عن ارتباط الإعراب بالغرض، وأن اختلاف الاعتبار مجلبة لتغير العلامة. والصواب أنه يجوز الجزم في حال ويجوز الرفع في حال. فإن أردنا أن نجعل الفعل الثاني جزءاً للأول مرتبطاً به ارتباط السبب بالمسبب جزمنا إشعاراً بهذه العلاقة الوثيقة فقلنا: (دع الطفل، ينم)، فإن لم نرد هذا المعنى رفعنا الفعل فقلنا: (دع الطفل ينام) والمعنى هنا مختلف إذ هو: دع الطفل فهو ينام، أو دع الطفل نائماً.

وقد جلى القضية لنا سيبويه في الكتاب. ومما جاء في ذلك قوله: "وتقول: اثني آتك، فتجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقاً بالأول، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنياً عنه، كأنه يقول: اثني، أنا آتيك. ومثل ذلك قول الشاعر وهو الأخطل:

وقال قائدهم أرسوا نزاولها فكل حتف امرئ يمضي لمقدار

وقال الأنصاري [عمرو بن الإطابة]:

يا مال والحق عنده فقفا توثون فيه الوفاء معترفا

كأنه قال: إنكم توثون فيه الوفاء معترفا^(١).

ومن أجل ذلك قد يخل الجزم بالمعنى حتى ليصفه سيبويه بالقبح، قال: "فإن قلت: لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله. فإن رفعت فالكلام حسن، كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلك. وإن أدخلت الفاء فهو حسن، وذلك قولك: لا تدن منه فيأكلك^(٢)."

ويبين سيبويه تعدد الأعراب في الفعل المضارع وهو الرفع على الابتداء أي أن يكون الفعل أول جملة مستأنفة، أو أن يكون أول جملة حالية؛ وهو يضرب لذلك مثلاً مطابقاً لما بدأنا به هذه المسألة فيقول:

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٧٣).

^(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٩٥-٩٦.

^(٢) السابق، ٣: ٩٧.

"وتقول ذرة يقل ذاك، وذره يقول ذاك. فالرفع من وجهين: فأحدهما الابتداء، والآخر على قولك ذره قائلاً ذاك؛ فتجعل يقول في موضع قائل. فمثل الجزم قوله عز وجل ﴿ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ﴾ [٣- الحجر]، ومثل الرفع قوله تعالى جده: ﴿ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [٩١- الأنعام]"^(٣). ونخلص من ذلك كله إلى أن الجزم أو الرفع مرهون بالمعنى مذ كان الإعراب فرعاً على المعنى، فلا يعجلن أحدنا إلى تخطئة جازم أو رافع ما لم يكن من أمره جازماً، وللملامة رافعاً.

(٣) السابق، ٣: ٩٨.

ليس كمثله شيء^(*)

قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [١١ - الشورى].

وقد أشكل دخول الكاف على (مثله) بعض الإشكال؛ فاختلف اللغويون والمفسرون في ذلك. ومرد الاختلاف في هذا وفي غيره راجع إلى الاختلاف في النظر إلى لغة القرآن الكريم نفسها. فمنهم من يأخذ بالظاهر ويراها لغة إشارية بحتة-ولذلك نجد منهم من أنكر المجاز- ومنهم من يرى لغة القرآن لغة عربية بكل ما للعربية من سمات وطرائق تعبير قد تكون خافية على قليل النظر في لغة العرب. وفي هذا المثال الذي بين أيدينا نجد من ذهب إلى زيادة الكاف، قال العُكْبَرِيُّ: "والكاف في (كمثله) زائدة؛ أي ليس مثله شيء، ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى المحال؛ إذ كان يكون المعنى أن له مثلاً؛ وليس لمثله مثل، وفي ذلك تناقض؛ لأنه إذا كان له مثل فمثله مثل، وهو هو مع أن إثبات المثل لله سبحانه محال. وقيل مثل زائدة، والتقدير ليس كهو شيء"^(١). وهناك من يرى أن هذا التركيب موافق لطريقة العرب في تعبيرها؛ ذلك أن العرب يريدون المبالغة في نفي الوصف عن الشخص؛ ولذلك ينفونه في كلامهم عن مثله، وهذا يعني أن الصفة إذا نفيت عن مثله فهي منفية عنه من باب أولى، قال أبو حيان: "تقول العرب: (مثلك لا يفعل كذا) يريدون به المخاطب، كأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص، كان نفياً عن الشخص. وهو من باب المبالغة. ومثل الآية قول أوس بن حجر:

ليس كمثلى الفتى زهير خلق يوازيه فى الفضائل

وقال آخر:

وقتلنى كمثلى جذوع النخيل تغشاهم مسبل منهمر

وقال آخر:

سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم ما إن كمثلهم فى الناس من أحد

فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء"^(٢).

قال ابن قتيبة: "أي: ليس كهو شيء. والعرب تقيم المثل مقام النفس، فتقول: مثلي لا يقال له هذا؛ أي أنا لا يقال لي"^(٣).

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٧٦)، وأعيد نشره في العدد (٥٨٢).

^(١) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢: ١١٣١.

^(٢) أبو حيان، البحر المحيط، ٧: ٤٨٩.

^(٣) ابن قتيبة، غريب القرآن، ٣٩١. وفي الحاشية نسب القول إلى ثعلب حسب القرطبي.

وهذا الاستخدام له نظير في العربية، قال أبو حيان: "ونظير نسبة المثل إلى من لا مثل له قولك: فلان يده مبسوطة. يريد أنه جواد ولا نظر له في الحقيقة إلى اليد... فكما جعلت ذلك كناية عن الجود... فكذلك جعلت المثل كناية عن الذات في من لا مثل له"^(٤).

وأنكر أبو حيان على المفسرين جعلهم (الكاف) و(المثل) مراداً بهما موضوعهما الحقيقي، ووصف ذلك بأنه محال؛ لأن فيه إثبات مثل لله تعالى.

^(٤) أبو حيان، البحر المحيط، ٧: ٤٨٩.

مباعة وأخواتها^(١)

لا بد أنك رأيت في غير متجر هذه العبارة "البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل". ولا بد أنك قرأت أو سمعت مثل قولهم: "الحياة المعاشة" أو "الظروف المعاشة"، من ذلك هذا النص: "وظلت حية معاشة في فكر الإنسان العربي..."^(١). وأما الخطأ الذي تنطوي عليه هذه الاستخدامات فهو في (المباعة)، و(المعاشة)، لأن المستخدمين إنما يقصدون اشتقاق (المباعة) من الفعل الأجوف (باع)، و(المعاشة) من الفعل (عاش)، وهذا بجانب للصواب، وصحة العبارة الأولى: (البضاعة المباعة...)، وصحة الثانية (الحياة المعيشة والظروف المعيشة)، أما في النص فهي: "وظلت حية معيشة في فكر الإنسان العربي".

وعلى نحو ما شهدنا الخطأ في اشتقاق اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي قد نجده في الفعل الأجوف الواوي فقد نجدهم يقولون من الفعل (صان): هذا شيء مصان، ومن (ناط) يقولون: هذا مناط بفلان. والصحيح أن نقول: هذا شيء مصون، وهذا منوط بفلان.

والقاعدة السهلة التي تنظم هذا الاشتقاق على نحو دقيق بعيداً عن تفاصيل التصريفين والصوتين هو أن نقول إن اسم المفعول من الأفعال الثلاثية الجوف يشتق بأن تأتي بالمضارع من تلك الأفعال ونستبدل بأول حروفه -وهو حرف المضارعة- ميمًا؛ فنقول من (باع): يبيع ثم: مبيع، ومن (عاش): يعيش ثم: معيش ومن (كال): يكيل ثم: مكيل، ومن (قال): يقول ثم: مَقول، ومن (صان): يصون ثم: مَصون ومن (ناط): ينوط ثم: مَنوط ومن (لام): يلوم ثم: مَلوم، ومن (رام): يروم ثم: مَروم. ويستثنى من ذلك ما كانت الألف في موضع العين منه فإنه يؤتى بأصل العين مثل الفعل (خاف) الذي مضارعه (يخاف) فعينه في الأصل واو؛ لذا ترد الواو فيقال: (يخوف) ثم: (مَخوف).

وقد يسأل سائل: أليس في اللغة مُباع؟ والجواب: بلى ولكن المعنى يختلف فهذا الاسم مشتق من الفعل المزيد (أباع) وهو يختلف بمعناه عن الفعل المجرد (باع) فمعنى الفعل (أباع) عرضه للبيع فالبضاعة المباعة المعروضة للبيع أما البضاعة المباعة فهي التي انتقلت ملكيتها ببيعها إلى آخر.

^(١) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٧٨).

(١) مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز/الرياض، ع١، ١٤١٥هـ: ص ٧٠٢.

لا تقل: يطال؛ بل قل: ينال^(١)

جاء في جريدة القبس بالخط العريض: "القانون يطال الكويتيين والمقيمين"^(١). وجاء في جريدة رسالة الجامعة بخط بارز كتبه محرر الصفحة لا كاتب المقال: "صعوبة القراءة.. تطال مئات الآلاف من التمهيدي وحتى الجامعة"^(٢). ويحمل هذا الاستخدام آفتين؛ أما إحداهما فهي تصريف الفعل على غير باب، وأما الأخرى فتعدية فعل لازم دون مسوغ تعدية بالغ الوضوح. أما جذر هذا الفعل فهو (ط/و/ل) وهو من باب (حسن)؛ وعلى ذلك فتصريفه على هذا النحو: طال (ماضيًا)، يطول (مضارعًا)، والمصدر (الطول)، قال الجوهري: "الطول: خلاف العرض، وطال الشيء، أي امتد"^(٣). وللفعل معنى آخر ومصدر آخر، قال الجوهري: "و(الطول) بالفتح: المنّ. يقال منه: طال عليه وتطوّل عليه، إذا امتن عليه"^(٤). أما من حيث التعدي وال لزوم فإنّ (طال) بالمعنيين المذكورين سابقًا - أي: الامتداد والمنّ - فعل لازم، ولكننا نجد كثيرًا من الناس يعدونه بنفسه بالتصريف المذكور آنفًا. وقد نص الجوهري على لزومه ومنع تعديته قال: "ولا يجوز أن تقول منه طُلْتُه؛ لأن فُعِلْتُ لا يتعدى"^(٥). أما تعدية الفعل بقولنا: (طُلْتُه) فهي على باب "المغالبة" وهذا أمر ينقاس في الأفعال، فيقال: طاولني فطلته، أي: غلبته في الطول، كما نقول: كارمني فكرمته أي: غلبته في الكرم. ولعل الذي دفع الناس إلى تنكب هذا الطريق هو محاولتهم التعبير عن امتداد أمر من الأمور إلى حد أو قوم فيشملهم ويغمرهم، فالفعل عندهم متضمن لفعل متعد وإنّ على نحو غامض. ولئن التمسنا العذر للتعدي على نحو ما بيّنا فإن مسألة التصريف تشكل بعض الإشكال فقد أخرج الفعل من بابيه كما وصفت لك.

^(١) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٧٩).

^(٢) جريدة القبس/الكويت، ١٥-٩-١٤١٥هـ: ص ١.

^(٣) جريدة رسالة الجامعة، الإثنين ٢٤-إبريل-١٩٩٥م، ع ٥٦١ : ص ٩.

^(٤) الجوهري، الصحاح، (طال).

^(٥) السابق، (طال).

^(٥) السابق، (طال).

ولعل الأولى أن نستعمل الفعل الصحيح في هذا المعنى وهو الفعل (ينال).

ومن معاني هذا الفعل في العربية ما أورده الأزهري قال:

"وفلان ينال من عرض فلان، إذا سبّه. وهو ينال من ماله، وينال من عدوه، إذا وتره في مال أو شيء. كل ذلك من: نلت أنال، أي أصبت. ويقال: نالني من فلان معروف، ينالني، أي وصل إلي؛ ومنه قول الله عز وجل: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ﴾ [الحج - ٣٧] أي: لن يصل إليه ما ينيلكم به ثواباً غير التقوى" (٦).

فلعل القول الصحيح هو: "القانون ينال الكويتيين والمقيمين".

و"صعوبة القراءة.. تنال مئات الآلاف من التمهيدي حتى الجامعة".

ولعلك لاحظت أننا حذفنا الواو التي أدخلت خطأ قبل (حتى) في النص الأصلي الوارد في رسالة

الجامعة.

(٦) الأزهري، تهذيب اللغة، (نال).

التغني بالقرآن^(*)

من البدع التي ابتدعها بعض القراء قراءة القرآن بأصوات الغناء، ومثل ذلك من البدع ما يسمى الترعيد وهو أن يرعد بصوته كالمصاب بالبرد، ومنها الترقيص وهو أن يروم السكوت على الساكن ثم ينفر مع الحركة كالذي يعدو أو يهرول، ومنها التطريب وهو الترمم والتنغيم بالمد في غير الممدود وزيادة الممدود فوق الحاجة، ومنه التحزين وهو أن يأتي به على وجه حزين يكاد يبكي مع خشوع وخضوع^(١). ولعل ما دعاهم إلى ذلك هو ورود لفظ التغني بالقرآن في الأحاديث النبوية، من ذلك: "ما أذن الله لشيء كأذنه لنيي يتغنى بالقرآن"، والأذن هنا هو الاستماع، أما التغني فيفسره أبو عبيد القاسم بن سلام بأنه تحزين القراءة، وأيد تفسيره هذا بما ورد من حديث عن أشراط الساعة فذكر منها أن يتخذ القرآن مزامير يقدمون أحدهم ليس بأقرئهم ولا أفضلهم إلا ليغنيهم به غناء^(٢). وورد لفظ التغني في الحديث: "ليس منا من لم يتغن بالقرآن"، وفسر سفيان بن عيينة هذا بأن عبد الله بن نهيك لما دخل على سعد وعنده متاع رث ذكر الحديث، قال أبو عبيد: فذكره رثاء المتاع عند هذا الحديث يبينك إنما أراد الاستغناء بالمال القليل، وليس الصوت من هذا في شيء^(٣). واستدل بحديث: "من قرأ سورة آل عمران فهو غني"، وأيد قوله بأن الفعل تغنى في العربية يعني استغنى^(٤)، وعليه قوله الأعشى:

و كنت امرأ زمناً بالعراق عفيف المناخ طويل التغن

فالتغنى هو الاستغناء أو الغنى. وقال أبو عبيد إن معنى الحديث لا ينبغي لحامل القرآن أن يرى أحداً من أهل الأرض أغنى منه ولو ملك الدنيا برحبها، ولو كان وجهه كما يتأوله بعض الناس أنه ترجيع بالقراءة وحسن الصوت لكانت العقوبة قد عظمت في ترك ذلك أن يكون: من لم يرجع صوته بالقرآن فليس من النبي عليه السلام حين قال: "ليس منا من لم يتغن بالقرآن"، وهذا لا وجه له^(٥). قلت: ليس المعنى الصحيح دائماً ما قد يبادر الذهن ويوافق العادة.

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨٠).

^(١) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١: ٣٥١.

^(٢) غريب الحديث، ٢: ١٤٠-١٤١.

^(٣) السابق، ٢: ١٦٩-١٧٠.

^(٤) الجوهري، الصحاح، (غنى).

^(٥) غريب الحديث، ٢: ١٧١-١٧٢.

عدوة وعدوي(*)

مؤنث (عدوّ) وعدوة، والنسب إلى المذكر (عدوّ) إنما يكون بإضافة ياء النسب فيقال: (عدوّيّ)، أما النسب إلى مؤنثه فوقع فيه الخلاف فذكر ابن جني وتابعه ابن مالك أن النسب إليها (عدوّيّ)، وفسر ابن جني ذلك بجملة من التحولات الصوتية المفترضة، ولم يؤيد مذهبه بشاهد^(١). ومذهبه مؤسس على مذهب سيبويه وهو أن (فَعُولَة) يجب حذف الواو منها عند النسب كما حذفت الياء من (فَعِيلَة، وفُعِيلَة) عند النسب إليهما مثل: حَنَفِيّ إلى حَنِيفَة، وَجُهَنِيّ إلى جُهَيْنَة. ولم يستدل سيبويه على حذف واو فَعُولَة بسوى (شَنْوَة) التي النسب إليها هو: شَنْئِيّ. ومذهب سيبويه غير مسلم؛ إذ دفعه المبرد، قال ابن يعيش: "وأما أبو العباس المبرد فإنه كان يخالفه في هذا الأصل ويجعل شَنْئِيًّا من الشاذ فلا يجوز القياس عليه"^(٢). وذكر ابن يعيش في هذا السياق حجج المبرد ووصف مذهبه بأنه متين من جهة القياس وأن قول سيبويه أشد من جهة السماع. ونسب ابن عقيل القول بإبقاء الواو وأن حذفها في (شَنْئِيّ) شاذ إلى الأخفش والمبرد والجرمي^(٣).

أما أنا فأذهب إلى مذهب الأخفش والمبرد والجرمي خلافاً لسيبويه وابن جني وابن مالك وجههور النحويين، ويعضد هذا أمور:

(١) أن مجمع اللغة العربية بحث مسألة النسب إلى (فَعِيلَة) ورأى جواز إثبات الياء أو حذفها وهي المسألة التي أسست عليها مسألة (فَعُولَة).

(٢) أن الأصل هو تجريد اللفظ من لواحق التثنية والجمع والتأنيث مثل تاء التانيث عند النسب إليه، ولذا فإن (عدوة) تصير إلى (عدوّ) بعد التجريد ولا خلاف في أن النسب إلى الأخير هو ما ذكرنا في رأس المسألة.

(٣) أن الأصل هو بقاء الياء والواو في هذه الألفاظ المنسوب إليها.

(٤) أن القول بحذف الواو يفضي إلى اللبس إذ يصبح النسب إلى (عدوة) مطابقاً للنسب إلى (عديّ)؛ إذ النسب إليه هو (عدوّيّ). وهذه من حجج المبرد.

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨١).

(١) ابن جني، الخصائص ٢: ٣٤٦.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ٥: ١٤٧.

(٣) ابن عقيل، المساعد ٣: ٣٦٥-٣٦٦.

- (٥) أن ما حذف منه الياء أو الواو في المسموع من العرب هي أسماء قبائل تلازمها تاء التأنيث فهي جزء من العلم وهي تختلف عن المؤنثات التي لها مذكر يصار إليه عند النسب.
- (٦) أن القول بإبقاء الياء والواو يعطينا من ذكر استثناء في القاعدة وهو إبقاء الياء إن كانت عين اللفظ معتلة أو مضعفة، مثل: شديدي وضروري.
- لذلك لا بأس علينا أن نقول: طبيعي، وحمولي نسبة إلى (طبيعة) وحمولة.

الإبلاغي والبلاغي^(*)

هما مستويان من مستويات الأداء اللغوي يستلزم الكشف عن كل واحد منهما علماً غير العلم الذي يكشف عنه الآخر. إذ يهتم علم النحو بالمعاني الإبلاغية ويهتم علم البلاغة بالمعاني البلاغية. وأظهر ما يتبين فيه الفرق بين اهتمام العلمين درس الظواهر اللغوية المشتركة بينهما وإن تكن اللغة بعامة مشتركة بينهما من حيث هي موضوع درسهما.

المعاني التي تضمنها عناصر التركيب أسماء وأفعالا وأدوات فتعبر عنها تعبيراً مباشراً هي المعاني الإبلاغية، وما يزيد على الإبلاغ من معان يقتضيها السياق وملابسات النص هي المعاني البلاغية. ولئن أمكن أن نقول إن علم النحو يقرأ السطور ليدرك الإبلاغية في اللغة فإن علم البلاغة يقرأ ما بين السطور ليدرك البلاغية في اللغة.

يدرس النحوي والبلاغي حروف العطف فيقف النحوي على دلالة الواو على التشريك بين اسمين أحدهما قبل الواو والآخر بعدها، وذلك هو ما يقتضيه إبلاغ الرسالة اللغوية، ويتجاوز البلاغي في درسه تلك الدلالة على التشريك إلى الكشف عن مضامين في النص تجعل له خصوصية ليست لغيره، ففي قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء - ٢٣] يرى النحوي الواو دالة على أن الله قضى بأمرين: إخلاص العبادة لله والإحسان للوالدين، ويتعدى البلاغي هذا الجمع والإشراك بين مسألتين إلى ما تعقده هذه الواو من علاقة خطيرة بين ما تقتضيه عبودية الإنسان لله والإحسان للوالدين، فهي جعلت الإحسان للوالدين مقروناً بعبادة الله فصار له من الخطر ما صار لها. ومثل ذلك يدرك بوضوح في أمر الجمع في الشكر لله وللوالدين ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ [لقمان - ١٤]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [الأحزاب]، قال الطيبي: "ولما كان صلوات الله عليه من الله في قوة من الاختصاص بمكان كان إيذاؤه"^(١).

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨٣).

^(١) الطيبي، التبيان في البيان، ١٠٢.

متى تدخل (أل) على المضاف؟^(*)

يجعل جمهور النحويين الإضافة نوعين: أحدهما الإضافة المحضة —وتسمى الإضافة المعنوية أيضاً— والآخر الإضافة غير المحضة وتسمى الإضافة اللفظية. وتعرف المحضة بأنها يمكن أن يحلّ حرف الجر بين الاسمين مبيّناً العلاقة بينهما، مثال ذلك:

كتاب محمد ← كتاب لمحمد

خاتم حديد ← خاتم من حديد

ويكتسب الاسم المضاف إضافة محضة التعريف أو التخصيص.

أما المضاف إضافة لفظية فإنه لا يكتسب تعريفاً ولا تخصيصاً ويظل نكرة؛ ولذلك يصح أن يخبر به عن المبتدأ، وأن تدخل عليه (ربّ) المختصة بالدخول على النكرات، ويصح أن تدخل عليه (أل) التعريف. ومن الإضافة غير المحضة إضافة الصفة إلى الموصوف، ففي قولنا: (الرجل طويل القامة) الرجل: مبتدأ وهو معرفة، وطويل القامة: خبر وهو نكرة؛ لأنه يجوز أن نجعل في محله النكرة فنقول: الرجل طويل. ولو كان معرفة ما صح أن يكون خبراً؛ إذ لا نقول: (الرجل الطويل) جاعلين الطويل خبراً إلا بأن نفصل التركيب الوصفي بضمير الفصل (الرجل هو الطويل) لأن الضمير لا ينع. ومن أجل ذلك فإن الخطأ واقع في تسمية جمعية منسوبي جامعة الملك سعود. أما اسمها فهو "الجمعية التعاونية متعددة الأغراض لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود". ونجد المركب (متعددة الأغراض) غير صالح أن يكون نعتاً للجمعية؛ لأنها نكرة فالإضافة فيها غير محضة ولا بد للنعت أن يطابق منعوته تعريفاً أو تنكيراً. وقد ظهرت في التركيب كأنها خبر للمبتدأ وليس هذا مراداً في تسمية الجمعية. والصواب أن تدخل عليها (أل) التعريف فيقال: (الجمعية التعاونية متعددة الأغراض).

وفي هذا الاسم مشكلة أخرى وهي إضافة الجمعية بحرف الجر لأعضاء هيئة التدريس مع الفصل بين كلمة (الجمعية) وحرف الجر بعدد من الكلمات وهو موهن لمعنى الإضافة، والأجود الإضافة المباشرة بأن يكون الاسم على النحو الآتي:

جمعية أعضاء هيئة التدريس التعاونية متعددة الأغراض.

والاسم بهذا الطول فيه ثقل أيضاً، وكان الأولى تخير اسم أدل وأقصر كأن يقال: (جمعية منسوبي جامعة الملك سعود)؛ لأن الجمعية لا تكون إلا تعاونية، ولأن الجمعية متعددة الأغراض. ومهما يكن من أمر فالنص

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨٤) تحت عنوان: الجمعية التعاونية متعددة الأغراض.

في وثيقة تأسيسها على التعاون وتعدد الأغراض كاف بالغرض مغنٍ عن تضمينه في الاسم الذي يكون علمًا عليها ويحسن في الأعلام الاختصار المجل في الإعلام.

بزر وبزورة وبزران^(*)

قال الشيخ محمد علي النجار عن (البذورة) -بالذال-: "يطلق أهل الحجاز في هذا العصر البذورة على صغار الأولاد. وقد سمعت هذا من حجازي في القاهرة، وحكى لي بعض الحجاج أنه سمعه من أهل مكة حين حج"^(١).

ويبين أن البذورة هي "البذور" بإلصاق التاء، وهي جمع بذر، ووجد في أمالي القاضي: قطع الله بذراتهم، والبذارة من البذر كأنه أراد النسل، وعاد إلى اللسان (بذر) فوجد أن البذارة النسل فقال إن البذورة محولة من البذارة.

والمشكلة ليست في هذا عندي بل في (الذال) فأهل الحجاز ومعهم أهل نجد يقولون اللفظ بالزاي لا الذال ففي الحجاز يقولون (بزورة) وفي نجد (بزور، بزران، مبزرة) والأخيرة على بناء اسم المكان وهو للمبالغة، ولعله أطلق للمكان ثم أريد به الجمع نفسه مجازاً، ويشبه هذا قول أهل الكويت في المبالغة من جمع صبي: (مصبنة)؛ ولكن النجار ومن سمع أهل الحجاز من المصريين وقع لهم الوهم أن هذا من قلب الذال زائياً فرووا ما سمعوه بالتفصيح، وهم معذورون في ذلك إذ بعض أهل حواضر الحجاز يقلبون الذال زائياً، ولو أن النجار سمع أهل نجد لأدرك أنهم لم يقلبوا لأن ذلك القلب ليس في لهجاتهم، فهم يقولون: (بذر) على ما يبذر من الحبوب، ويقولون (بزر) على الطفل الصغير، ومجازاً على من يفعل فعل الصغار. والنجار رحمه الله قد عاد إلى اللسان فراجع مادة (بذر)، لما سبق إليه من وهم، ولو أنه رجع إلى مادة (بزر) لوجد ما نصه: "والبزور: الحبوب الصغار مثل بزور البقول وما أشبهها. وقيل: البزر الحب عامة. والمبزور: الرجل الكثير الولد؛ يقال: ما أكثر بزره أي ولده. والبزراء: المرأة الكثيرة الولد... والبزر: الأولاد"^(٢). ونستطيع القول إن (البزور) أطلق أولاً على الأولاد الصغار ثم أفرد منه فأطلق (بزر) على الواحد، ثم تصرفوا في جمعه فقالوا: بزورة وبزران مثل (حملان).

وذكرني هذا التفصيح بما وقع لي في القاهرة؛ إذ سألت عاملةً في مكتب الخطوط السعودية وقد رأت اسم ابني (أوس): أُمّال أخته اسمها إيه؟ فرد زميل لها بكل ثقة متظرفاً: نُبلة طبعاً. وقد توهم أن الهمزة مقلوبة

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨٥).

^(١) لغويات وأخطاء لغوية شائعة، ٩٠.

^(٢) ابن منظور، لسان العرب، (بزر).

عن القاف. ومثل هذا طرافة ما حدث في الرياض إذ طلبت من البائع السوداني في بقالة أن يعطيني (كُراسًا)، وعلى الرغم من أني قلت له للرسم فإنه لم يتنبه، بل بعث عاملاً ليحلب لي (كُراثًا).

فذلك عن كذلك^(*)

الفذلك جمع فذلكة، مثل: حناجر الذي مفرده حَنجرة. والألف في فذلك هي ألف الجمع التي في البناء (فَعَالِل). والفظلكة: "هو مأخوذ من قول الحساب: (فذلك كان كذا)، فذلك إشارة إلى حاصل الحساب ونتيجته، ثم أطلق لفظ الفذلكة لكل ما هو نتيجة متفرعة على ما سبق حساباً كان أو غيره، ونظير هذا الأخذ أخذهم البسملة والحمدلة ونظائرها من الكلمات المركبة"^(١). واستعملت الفذلكة لتدل على المقدمة اليسيرة أو التمهيد الذي فيه خلاصة يقتضيها ما بعدها، فيقال مثلاً: فذلكة تاريخية. وأخذت الفذلكة من اللفظ المركب (فذلك)؛ وهو مركب من فاء التفسير واسم الإشارة (ذلك)، وقد طابق الجمع هذا المركب من حيث الصوت فقط أمّا الألف في (ف+ذلك) فهي جزء من اسم الإشارة. والمركب (فذلك) يستخدم في الأصل للتفسير والتبيين كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [٨، ٩ - المدثر]، وقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْإِيمَانِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ [١، ٢ - الماعون]. من أجل ذلك أخذ منه اللفظ (فظلكة) على نحو ما أخذت (الماهية) من (ما هو؟).

أما (كذلك) فمركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة (ذلك)، وهي قد ترد في النصوص القديمة دون ذكر مشار إليه، حتى إن المفسرين يقدرّون المشار إليه تقديرًا معتمدين على فهمهم للدلالة العامة لاسم الإشارة، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [٧٣ - البقرة]، وتقديره: إحياء مثل ذلك الإحياء يحيي الله الموتى^(٢). وأما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [١١٨ - البقرة] فنحس اختلافًا في دلالة (كذلك) فهي قد تدل دلالة اللفظ (أيضًا) وإن كانت (أيضًا) لا تتصدر. وهذه الدلالة التي نجد لها لفظ (كذلك) واضحة في استخدام المحدثين كل الوضوح، إذ نقول: أنا كذلك لا أريد الذهاب. ونجدها في مثل هذه النصوص:

(١) "كذلك تؤيد دراسة أثر السن في تمييز الألوان فكرة البدء بتمييز اللون قبل إطلاق اسم عليه"^(٣).

(٢) "بعد أن كانت القصيدة العربية تجعل لكل بيت منها كيانًا مستقلًا، ولا تهتم بأن تنسكب القصيدة

الواحدة في تجربة شعورية واحدة، وكذلك بعد أن كان الشاعر العربي يعبر عن الجماعة قبل أن

يعبر عن ذات نفسه الفريدة"^(٤).

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨٦).

(١) الكفوي، الكليات، ٣: ٣٥٥.

(٢) أبو حيان، البحر، ١: ٤٢٥.

(٣) أحمد مختار عمر، اللغة واللون، ٢٠.

(٣) "ولست هذه القدرة بالشيء الميسر لكل إنسان، ولا هي بالحاضرة القريبة في جميع الأحوال عند من تيسرت له على الإجمال.

كذلك الإضحاك ليس بالشيء الميسر للنديم في جميع أحواله، فقد يفتر طبعه أو يخبو ذهنه في ساعة من الساعات"^(٥).

(٤) زكي نجيب محمود، في حياتنا العقلية، ٨-٩

(٥) العقاد، شعراء مصر: ضمن مجموعة أعلام الشعر ٣٠٠.

أجاء وأشاء^(*)

ذهب ضاحي عبد الباقي إلى أن تميمًا تبدل الجيم شينًا، ومثل لذلك بقولهم (أشاء) في مقابل الحجاز الذين يقولون (أجاء)، قال: "استعملت تميم (أشاء) ومشتقاته في مقابل (أجاء) عند الحجازيين. بمعنى: أَلْجَأَ واضطر. وذكر ما نقله الجوهرى عن الأصمعي من أن شَيَّأتُ الرجلَ الأمر: حملته عليه، وأنَّ أشاء لغة في أجاءه أي أَلْجَأَهُ، وأن تميمًا تقول: شرُّ ما يشيئك إلى مَحَّة عرقوب، أي يجيئك، وذكر قول أبي عمرو الشيباني أن الإشاءة: الاضطراب، وأن أهل الحجاز يقولون: الإجاءة^(١). وذهب يفسر هذا التغير تفسيرًا صوتيًا لا يستند إلى ظاهرة.

ولسنا معه في ما ذهب إليه، لا من جهة النقل عن القدماء، بل من جهة الفهم؛ فالاضطرار الذي يفهم من الفعلين هو أمر سياقي في أصله، ثم استعمل الفعلان استعمالاً وظيفياً لهذه الدلالة. ولا يعني قول القدماء أن تميمًا تقول أشاء في مقابل أجاء عند الحجاز أنهم يزعمون تولد إحداهما من الأخرى، وإنما هو استخدام تقابلي لا يدل على تغير صوتي حادث. والتحليل الصرفي للفعلين يكشف هذا الأمر، فالفعل (أجاء) ورد في قوله تعالى: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [٢٣ - مريم]؛ فهو المزيد بالهمزة من المجرد (جاء)، وهو كقولنا من (جلس) أجلسته أي جعلته يجلس، وكذلك الفعل (أشاء) هو المزيد من الفعل (شاء) بالهمزة، والمعنى جعله يشاء أي يريد، والدليل قول الأصمعي: شَيَّأتُ الرجلَ الأمر، فالمعنى جعلته يشاء الأمر. واستخدم الفعلان بعد ذلك على سبيل المجاز. بمعنى الاضطراب؛ فالذي يجعلك تحيء والذي يجعلك تريد إنما يضطرك إلى فعل.

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨٧).

^(١) ضاحي عبد الباقي، لغة تميم، ١٠٨.

شَوِيٌّ^(*)

يقول أهل نجد (شَوِيٌّ) ويقول غيرهم (شَوِيَّة) وهم يقصدون وصف الشيء بالقلّة. و(شوي) مأخوذ بالتصغير من (شيء). والقياس في تصغير (شيء) أن يصاغ على فُعِيل فيكون: شَيْيء، وقال الجوهري لا تقل شويء^(١). فإذا كان الأمر كما ذكرته لك فكيف الزعم بأنه أخذ من (شيء)؟ والجواب على ذلك أن اللفظ (شيء) قد أبدلت الهمزة منه ياء على نحو ما نسمع اليوم (شيء ← شَيّ) ولهذا الإجراء نظائر منها (النبِيّ) الذي صار في اللغة الفصيحة المختارة (النبيّ). وتبقى مشكلة أخرى وهي تفسير وجود الواو، تلك الواو التي حذر منها الجوهري وهو بتحذيره هذا كأنما يلفت الانتباه إلى ما سمع بعض الناس يفعلونه فنهى عنه، والجوهري كلف بالأفصح والأعلى من اللغات. أما تغير الياء إلى واو فله ما يفسره، وهو هذه الضمة التي سبقت الياء؛ فكأن المتحول إلى الواو كره الانتقال من الضم إلى الياء، وهذه الكراهة دفعت بعض العرب إلى تغيير الضمة إلى الكسرة، قال سيبويه: "ومن العرب من يقول: شَيْخ وْبَيْت وْسَيِّد، كراهة الياء بعد الضمة"^(٢)، وثم طريقة أخرى فرّوا بها من هذا التوالي، وهي جعل الياء واوًا، وهو أمر جوّزه ابن مالك متابعة للكوفيين، قال ابن عقيل: "نحو: بيت وشيخ، أجاز الكوفيون إقرار الياء نحو: بُيْت وشَيْخ، وقلبها واوًا نحو: بويت، وشويخ؛ وحكوا عن العرب: بويضة"^(٣). ويضاف إلى ما سبق أمر آخر، وهو اجتماع المتماثلين، وهما الياءان آخر اللفظ، وهو أمر قد يفرون منه؛ فهم قالوا (حيوان)، فجعلوا إحدى الياءين واوًا إذ الجذر (ح/ي/ي).

وإن يكن ما سبق هو حديث المبني فما حديث المعنى؟ إذ السؤال عن علاقة اللفظ بدلالته. والجواب عن ذلك أن اللفظ بعد تصغيره يتضمن صفة الصغر، فالبُيْت هو البيت الصغير، ولتضمن الصفة ساغ الابتداء بالاسم المصغر، وامتنع إعمال الوصف المصغر لأن الأوصاف المنعوتة لا تعمل، وأمكن أن يجمع جمع سلامة ما كان ممنوعاً من ذلك. فكلمة (شويّ) التي هي تصغير (شيّ) تعني (شيّ قليل)، وبسبب تضمينها معنى القلة المكتسب بالتصغير نقلت من الاسم إلى الوصفية للدلالة على الاتصاف بالقلّة؛ حتى نسي أمر تعلقه بالاسم الأصلي، فصار يوصف الشيء أيضاً بهذه الصفة المنقولة فيقال: (هذا الشَيّ شوي).

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٨٨).

^(١) الصحاح، (شيء).

^(٢) الكتاب، ٣: ٤٨١.

^(٣) المساعد على تسهيل الفوائد، ٣: ٤٩٨.

دخول (أل) في نحو: الكثير من^(*)

كثر في لغة الصحفيين ومن يجاريهم من المثقفين إدخال (أل) على أحد عنصري التركيب الوصفي. مثال ذلك هذه النصوص^(١):

"وذلك حتى لا يكون الجمهور ضحية لوسائل الترغيب بعيداً عن الحقائق ورغبة فقط في الكسب المادي على حساب الكثير من المبادئ والقيم".
"وخلال الجولة التقينا بالعديد من المشتركين".

"أصبح لديه خبرة طيبة في هذه الأجهزة بعد التقصي والبحث والتحري مع الكثير من المختصين".
وجاء في مقال لتركي الحمد بعنوان (ماذا يجري في الرياض) قوله: "ذهنية المتاهة هي التي تحكم نظرة الكثير من محللي الشؤون السعودية"^(٢). وهذا مخالف لسنن العربية؛ إذ شرط المركب الوصفي أن يتساوى طرفا التركيب تعريفاً أو تنكيراً، فإذا أدخلت (أل) على الموصوف وجب دخولها على الصفة، ففي قولك: جاء رجلٌ طويلٌ، تقول: جاء الرجلُ الطويلُ. ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [١٧٩-الأعراف]، وقوله تعالى: ﴿فَتَشْرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [٢٤٩-البقرة]. والاسمان المتتاليان على أحوال مختلفة من حيث دخول (أل) عليهما، فإن دخلت على الأول والثاني فهذا تركيب وصفي (الرجل الكاتب)، وإن نزعت منهما فهو تركيب وصفي أيضاً (رجل كاتب)، وإن دخلت على الثاني وحده فهو تركيب إضافي (كاتب الرجل). ولما كان من المتعذر إدخال (أل) على الجار والمجرور وجب أن يكون الموصوف بهما عاطلاً منها؛ فهي في استخدام المحدثين الذي وصفته لك زيادة حذفها خير من بقائها. وراجع النصوص بعد حذفها تجد المزية ظاهرة.

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٥٩١).

(٢) جريدة الجزيرة، ع ٨٥٠٨، الأحد ٢٣/٨/١٤١٦هـ: ٩.

(٢) جريدة الشرق الأوسط، ع ٦٢٥٦، الأحد ١٤/١/١٩١٦.

(أَمَّا) و(إِمَّا) (*)

أولاً: أمّا المفتوحة همزتها:

لا تعد (أمّا) أداة بمعزل عن (الفاء) التي تلازمها فهما معاً تشكّلان أداة مركبة (أمّا..... ف.....) ^(١).
وتدخل الأداة المركبة على جملة تامة فتسبقها (أمّا) وتتوسطها (الفاء) لأداء وظيفة خاصة، نحو: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً﴾ [١٧- الرعد]. وقد اختلف النحويون في وظيفة (أمّا)، فقليل إنها شرطية أو للتفصيل، أو للخروج من شيء إلى شيء، أو للتوكيد. غير أن الوظيفة التي نرى التركيب يؤديها هي تحديد المحكوم عليه وتحديد الحكم، فما بعد (أمّا) هو ما ينسب إليه ما بعد (الفاء)، ويتعلق به؛ لذلك يأتي بعد (أمّا) المخصوص بالنعية، وهو ما يدور معنى الجملة عليه، ونجد في اللغة المعاصرة التصريح بلفظ النسبة أو التعلق، فيقال: "أمّا بالنسبة لهذا الأمر فقد أنجز"، ويقال: "وأمّا في ما يتعلق بهذه القضية فقد أجلت"، وهو تزيّد لا حاجة له اجتنبه خوف الغموض وطلب الإيضاح. والوظائف التي ذكرها النحويون ليست في رأيي الوظيفة الأساسية ولكنها وظائف سياقية، فالتركيب في السياق قد يدل على التفصيل إذا جاء بعد أمر مجمل وتكرر بغرض التفصيل، قال تعالى:

﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ٧٨ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ٧٩ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا ٨٠ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ٨١ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ٨٢﴾ [الكهف].

وقد تكون للاستئناف أي الخروج من شيء إلى شيء آخر، نحو: كان العرب في الجاهلية منهم الحضر والبدو. أما عملهم فكان الرعي والتجارة. وقد تكون للتوكيد، فأنت تقول: زيد منطلق فإن أنست من

^(*) نشر في رسالة الجامعة مفرقا في الأعداد (٥٩٢، ٥٩٤، ٥٩٨).

^(١) اعترض على النحويين بقوله تعالى {فَأَمَّا الَّذِينَ اسودت وجوههم أكفرتهم بعد إيمانكم} [١٠٦- آل عمران]، وأجابوا بتقدير: "فيقال لهم: أكفرتهم". انظر تفصيل المسألة: أحمد بن يوسف (السمين الحلي)، الدر المنصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط (ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م) ٣: ١٠٦.

مستمعك شكاً قلت: أما زيد فمنطلق. ويمكن أن تكون للاستثناء، تقول: خرج الطلاب أما زيد فمكث. كأنك تعني: خرج الطلاب إلا زيداً^(٢).

والسؤال الآن ما الذي يأتي بعد (أما) من أجزاء الجملة؟

يأتي بعد (أما) المبتدأ، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فَنِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ [١٠٦ - هود]. ويأتي الخبر، نحو: أما في الدار فزيد، وجملة الشرط، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ (٨٨) فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ (٨٩)﴾ [الواقعة]، ويأتي اسماً منصوباً لفظاً أو محلاً بما بعد الفاء، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ (١٠) وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ (١١)﴾ [الضحى]. ويأتي اسماً منصوباً لمحذوف يفسره ما بعد الفاء -على مذهب النحويين^(٣)- ومنه قراءة ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [١٧ - فصلت]، قرأ بالنصب الحسن^(٤). والرفع عند الفراء أجود؛ لأن (أما) تطلب الأسماء وتمتنع من الأفعال^(٥). ويأتي ظرفاً متعلقاً بما بعد الفاء، نحو: أما اليوم فإني ذاهب، وأما في الدار فزيد جالس.

ثانياً: إمّا المكسورة همزتها:

لا تنفك (إمّا) أداة بمعزل عن (إمّا) الثانية؛ إذ هما متركبتان بعطف الثانية بالواو على الأولى، فهما معاً تولفان أداة مركبة على هذا النحو: (..... إمّا وإمّا).

وقد جعلنا قبلهما نقطاً إشارة إلى أنهما لا يكونان في صدر جملة بل يجب أن يسبقا بالجملة؛ لأن وظيفة هذه الأداة بشكل عام هي التخيير بين أمرين، فهي في هذا مثل الأداة (أو)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾ [١١٥ - الأعراف]، ﴿قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [٨٦ - الكهف]، ﴿حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾ [٧٥ - مريم]، ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فِإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [٤ - محمد].

على أن دلالة التخيير العامة قد تخرج بسبب قرائن سياقية إلى دلالات أخرى، فقد تدل على الإباحة، وذلك حين يكون أمر الاختيار مباحاً، مثل: تعلم إمّا نحواً وإمّا صرفاً. وقد تدل على التفصيل، وعدّ من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [٣ - الإنسان]، وغير خاف أن في ذلك اختيار. وقد تدل على الإيهام، وعدّ من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا مُرَجُومَ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [١٠٦ - التوبة]. والإيهام جاء كما ترى من قوله (مرجون). أما الأداة فهي تدل على أنه سيختار أمراً من أمرين وإن كان ذلك مبهمًا، وتدل على الشك نحو قولك: جاء إمّا زيد وإمّا عمرو. فأنت تعلم أن أحدهما قد

(٢) انظر في تفصيل القول على أمّا: الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ٢٣٠-٢٤١.

(٣) أما في رأي بعض الحديثين وهو الصواب أنه مفعول مقدم وأما الضمير فقد خلفه.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ٣: ١٤.

(٥) م.ن.: ص.ن.

جاء لكنك شاك في تعيينه، والأداة تبين أن أحدهما صالح لأن يختار فاعلاً وإن تعذر الاختيار حتى تظهر قرينة نزيل الشك. وقد تدل على التردد بين أمرين، نحو: أنت إما عجل وإما بطيء، وفي هذا كما ترى اختيار؛ فالمعنى أنك تكون حيناً عاجلاً وتكون حيناً بطيئاً، فكأنه يختار هذا مرة ويختار غيره مرة أخرى، فهو لا يستقر على حال واحدة.

وبسبب دلالة هذه الأداة على ما تدل عليه (أو) جاز أن تأتي معها (أو) في موضع (وإما) قال الشاعر:

وقد شَفَّني أن لا يزال يروعي خيالك إما طارقاً أو مغادياً

وتأتي معها (إلا) في موضع (إما) الثانية، قال الشاعر:

فإما أن تكون أخي بصدق فأعرف منك غثي من سميني

وإلا فاطرحني واتخذني عدواً أتيقك وتتقيني

أما ما يأتي بعد ركني الأداة فأشياء مختلفة، فقد يكون الفاعل نحو: جاء إما زيد وإما عمرو، وقد يكون مفعولاً به، نحو: اقرأ إما كتاباً وإما مجلة، أو مفعولاً مطلقاً، نحو: يقطع اللاعب المضمار إما جرياً وإما هرولة، أو مفعولاً لأجله، نحو: ينفق المال إما تصدقاً وإما تزكية، أو مفعولاً فيه، نحو: نسافر إما صباحاً وإما مساءً، وحالاً، نحو: تراه إما واقفاً وإما جالساً، أو بدلاً، نحو: أعطيك نقودك إما دراهم وإما دنانير، أو خبراً، نحو: أخوك إما مبذر وإما مقتر، أو نعتاً، نحو: أعطني الكتاب إما الجديد وإما القديم.

ويجب عليك آخر الأمر أن تنبّه إلى (إما) التي لا تصاحبها أختها. وهي حرف الشرط (إن + ما)، قال تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [٢٣- الإسراء].

والذي تنتهي إليه هو أن التفريق لا يكون بين (أما) و (إما) بل بين:

(أما ف) و (..... إما وإما)

إذ تدل الأولى على التعيين فالتخصيص، وتدل الثانية على التخيير بين أمرين.

بل مطّرد^(*)

إن من الأخطاء التي يقع فيها بعض المثقفين وقد لا يسلم منها بعض اللغويين استخدام الفعل (اطّرد) وما اشتق منه. من ذلك ما جاء في شرح بائية ذي الرمة لأبي بكر أحمد بن محمد الصنوبري، قال في شرح قول ذي الرمة:

يحدو نحائضَ أشباهاً مملجّةً ورُقَ السراويل في ألوانها خطبُ

"ويروى يتلو: أي يضطرد"^(١). وفي الحاشية (٤) قال المحقق: "المخطوط: مضطرد"^(٢). والخطأ في اعتقادي في الموضوعين من المحقق/ محمود حلاوي.

ومن أخطاء المحققين ما نجده في كتاب المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل، فقد كتب النص هكذا: "والترخيم لغة: التسهيل، ومنه: صوت رخيم أي سهل لين؛ وقيل: الرأفة والإشفاق؛ واصطلاحاً حذف آخر الاسم باضطراد"^(٣). والخطأ من المحقق: محمد كامل بركات.

ومثال ذلك ما نجد في النص التالي: "ويرى الشذوذيون أن اللغة فطرة إنسانية لا تتبع قواعد أو قوانين مضطردة. وقد حاول كرايتس إثبات ذلك فألف كتاباً بيّن فيه كيف أن اللغة تتميز بعدم الاضطراد إلى درجة يتعذر معها القول بأنها تخضع لقوانين أو نظم."^(٤).

وبلغ توهم وجود الضاد أن جعلت مادة للبحث الصوتي على نحو ما يفهم من هذا النص: "وتوجد في العربية بعض الكلمات التي تنتمي إلى هذا البناء وتتضح في أشكالها المختلفة مراحل هذا التطور، مثل كلمة (اطّرد) أو (اضطرد)، فبالرغم من أنها تستخدم بهذين الشكلين في مرحلة لغوية واحدة، فإن الشكل الأول يدل على المرحلة الأخيرة من تطور التماثل، بينما يشير الشكل الثاني إلى مرحلة (التقارب)."^(٥).

والخطأ كما ترى في كتابة (مطّردة) هكذا [مضطردة]، وكتابة (الاطّراد) هكذا [الاضطراد]. وهو استصحاب قياس غير موفق؛ إذ تُؤهّم أنها مماثلة للفعل المشهور (اضطرب)، الذي اسم الفاعل منه (مضطرب) والمصدر (الاضطراب). وهو فعل مجرد (ضرب)، أما الفعل (اطّرد) فمجرده الفعل (طرد)، وقد أخذ منه الفعل

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٦٠٠).

^(١) شرح بائية ذي الرمة: ٥٥.

^(٢) السابق، ص ٨٣.

^(٣) المساعد ج ٢: ٥٤٦.

^(٤) عبد الرحمن أيوب، اللغة والتطور، القاهرة، ١٩٦٩: ١١.

^(٥) فالح العجمي، أبعاد العربية: ١١٦.

ببنائه على (افتعل)، والأصل أن يكون (اطترد)؛ ولكن هذه التاء تسمع طاء متى سبقت بحرف من حروف الإطباق الأربعة (ص، ض، ط، ظ)؛ إذ تكتسب منها الإطباق فتسمع طاء؛ لأن الفرق بين التاء والطاء (الحديث) الإطباق فقط، فتقول من (صبر): اصطبر، ومن (ضرب): اضطرب، ومن (طلع): [اططلع] أي: اطلع، ومن (ظلم): اظلم، وهذا شأن (طرد) تقول فيها: [اططرد] أي: اطرّد.

أما الدلالة التي يدلها هذا البناء -وليس في مجرده- فهي الدلالة الانعكاسية أي فعل الفاعل الفعل بنفسه؛ فكأن الفعل ينعكس على الفاعل فيفعل بنفسه؛ فقولك: اصطبر، أي: صبر نفسه، قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [١٣٢- طه]، وقولك: اضطرب، أي: ضرب بعضه بعضاً، هذا أصل المعنى ثم ذهب به الدلالات المجازية، وقولك: اطلع، أي: أطلع نفسه، قال تعالى: ﴿لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَكَلَمْتَهُمْ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [١٨- الكهف]. أما قولك: اظلم، أي: تكلف حمل الظلم، فكأنه ظلم نفسه بذلك، قال زهير:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوًا ويظلم أحيانًا فيظلمُ

وجاء في شرح ثعلب: "يظلم أحيانًا: يُطلب إليه في غير موضع الطلب فيحمل ذلك لهم. وأصل الظلم كله: وضع الشيء في غير موضعه، ومنه (من أشبه أباه فما ظلم) أي فما وضع الشبه في غير موضعه"^(٦). أما (اطرّد) فمعناه طرد بعضه بعضاً أي تتابع، فالطرّد المتتابع على وتيرة واحدة.

وأما ما ورد في النادر من الاستعمال التراثي فلا يقعد عليه ويكتفى بالتفسير، جاء في (لسان العرب): "قال الأزهري: وربما أبدلوا اللام ضادًا كما أبدلوا الضاد لامًا، قال بعضهم: الطرادُ واضطرادُ لطرادِ الخيل. وفي الحديث عن مجاهد أنه قال: إذا كان عند اضطرادِ الخيل وعند سلّ السيوفِ أجزأ الرجل أن تكون صلاته تكبيراً؛ فسرّه ابن إسحق الطراد، بإظهار اللام، وهو افتعالٌ من طرادِ الخيل وهو عَدْوُها وتتابعها، فقلبت تاء الافتعال طاء ثم قلبت الطاء الأصلية ضادًا". ومن أجل ذلك قلنا بل مطرد واطراد، على الرغم من هذا التوهم القديم وفي استعمال بعض العرب ما هو من قبيل التوهم ومن ذلك قولهم "حجر ضبّ خرب".

(٦) أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: ١٥٣.

المبتدأ ليس له فاعل^(*)

المبتدأ عند النحويين نوعان: مبتدأ له خبر، مثل: "محمدٌ قادمٌ". أما النوع الثاني فهو مبتدأ له فاعل، ولا يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر؛ إذ يسد فاعله مسد الخبر. ومثاله: "أقادمُ المسافران؟"^(١). ويعرب النحويون (قادمٌ) من الجملة السابقة مبتدأ و(المسافران) فاعلاً للوصف (قادمٌ)؛ لأنه دال على الحدث/القدوم، الذي لا بد له من محدث/المسافران. ولا يعد النحويون هذا الوصف خبراً للاسم المرفوع (المسافران)؛ لأنه غير مطابق له من حيث العدد، فالوصف مفرد و(المسافران) مثنى. ولو كان الوصف مثنى لصلح أن يكون خبراً مقدماً كما في الجملة: (أقادمان المسافران؟)؛ إذ من شروط الخبر المفرد أن يطابق مبتدأه من حيث العدد؛ فلو اختلف لأوهم جريائه على غير المبتدأ. وقول النحويين الذي أوجزناه يشكل بعض الإشكال في مسألتين: الأولى عند دخول (إن) على الجملة، فهل يمكن أن نقول: إن قائماً الزيدان؟ لم أسمع أو أقرأ شيئاً كهذا إلا ما أورده السيوطي من إجازة: (إن قائماً الزيدان) عند الكوفيين والأخفش^(٢). والمسألة الثانية عند قول العرب: أقائمٌ أخواك أم قاعدان؟ فهل يجوز عطف (قاعدان) على المبتدأ؟ وهذا إشكال جعل الدماميني يميل إلى عدّ (قاعدان) مبتدأ والضمير المستتر فاعله الذي يسد مسد الخبر ليصح العطف^(٣). وكل هذا تكلف لا نخرج منه إلا بمتابعة العلوي الذي خالفهم حين ذهب إلى أن هذا الوصف خبر مقدم وما بعده مبتدأ، وهو يقيس هذا على تراكيب أخر؛ إذ يقال "الزيدان أفضل منك"، حيث أخبر عن المبتدأ المثنى بخبر مفرد، ويقال: "الزيدان نعم رجلاً هما"، وقال العلوي: "فهذه المسائل كلها قد طرحت التثنية منها وليس ترك تثنيها مبطلاً لحقائقها فهكذا ما نحن فيه"^(٤). وأوافق العلوي في إعرابه؛ ولكنّ عندي تفسيراً آخر لعله أدنى إلى الصواب، وذلك أن الوصف (قادمٌ) هو مثل (يقدم) من حيث علاقة المسند والمُسند إليه في الرتبة، فمن المعلوم أن الفعل يكون مجرداً من علامات المطابقة إذا كان فاعله اسماً ظاهراً، فيقال: "يقدم المسافران"؛ ولكن إذا تقدم الفاعل وجب أن يخلفه ما يدل عليه، فيقال "المسافران يقدمان"؛ لكي يعلم أن الفعل للفاعل المتقدم ابتداءً بقرينة ألف الاثنين التي تربط الفعل بالاسم المتقدم. وهذا شأن الوصف -عندي- أيضاً؛ إذ نقول: "المسافران قادمان"، فالخبر مثنى كالمبتدأ، وهذا ضروري لبيان أنه خبر عن المبتدأ نفسه؛ ولكن إذا تقدم الخبر زال اللبس وتعين كونه خبراً للمبتدأ المؤخر عنه: (قادمان

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٦٠١).

^(١) يشترط البصريون من النحويين أن يسبق هذا المبتدأ بأداة استفهام أو نفي.

^(٢) الأشباه والنظائر، ٢: ١٥٠.

^(٣) المنهل الصافي في شرح الوافي، تحقيق عبد الهادي الحاج -رسالة دكتوراه: ٢٥٩-٢٦٠.

^(٤) محمد بن علي الحازمي، الدراسات النحوية في اليمن، رسالة دكتوراه، ٢: ٦٩٢.

المسافرين)، ومن أجل ذلك يمكن أن نقول بجواز حذف علامة المطابقة، فيكون الخبر مفرداً كما كان الفعل مجرداً من علامات المطابقة: "أقدام المسافرين؟". وهذا المذهب يغنينا عن القول بوجود نوعين للمبتدأ، وينهي الخلاف بين البصريين والكوفيين من حيث حكم تقدم الخبر؛ إذ الكوفيون لا يعدون (قادمٌ محمد) من قبيل الخبر المقدم على المبتدأ بل هو مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر؛ لأنهم لا يشترطون شرط البصريين الذي ذكرته آنفاً^(٥). واطراح هذا الشرط من شأنه أن يحدث اللبس بين ما هو فاعل وما هو مبتدأ؛ ولذلك التزم الكوفيون بوجوب تأخر الخبر عن المبتدأ؛ فالوصف عندهم إن تقدم فهو مبتدأ له فاعل، وإن تأخر فهو خبر للمبتدأ. ويدفع الإشكال الأول بالقول إن الناسخ (إن) لا يدخل إلا على جملة مرتبة، فلا يجوز أن نقول: إنَّ قادم الرجلين؟ بل إنَّ الرجلين قادمان؟ لأن خبر إنَّ لا يتقدم على اسمها ما لم يكن شبه جملة. ويدفع الإشكال الثاني بأن عطف (قاعدان) إنما يكون على الخبر المقدم فلا مشكلة.

(٥) انظر: حاشية ١.

نشكركم على تعاونكم معنا^(*)

تحفل الخطابات الموجهة إلى الأجهزة الإدارية بمثل هذا التعبير على ما فيه من مخالفة للمشهور من سنن العربية. والمصدر (تعاونكم) يأتي فعله على بناء (تفاعل). ولهذا البناء دلالة أساسية هي (التفاعلية). ومعنى التفاعلية أن يصدر الفعل من فاعلين فأكثر فيفعل كل منهما الفعل بصاحبه، نقول: تعاون الرجلان، أو تعاون المسلمون، وتبارى الفريقان. ولا يصح أن يكون الفاعل واحداً، فلا نقول: "تعاون محمد"، ولا تبارى الفريق، فإن أردنا ذلك قلنا: "عاون محمد صاحبه وبارى الفريق غيره". قال سيوييه: "وأما تفاعلت فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً، ولا يجوز أن يكون معملاً في مفعول، ولا يتعدى الفعل إلى منصوب"^(١) ولعل إحساس المستخدمين ما في البناء من تفاعلية هو الذي جعلهم يأتون بالظرف (مع) ليفي بشرط الجمعية.

ولكن ما الخطأ في (تعاونكم)؟

المعنى الذي يستلزمه التركيب "نشكركم على تعاونكم" هو: نشكركم أن بعضكم عاون بعضاً، وليس هذا مراد المستخدم؛ إذ مراده نشكركم أنكم عاونتمونا، فالشكر للعون أو المعاونة. فينبغي القول: نشكركم لمعاونتنا.

ويبقى أمر آخر وهو أن بعض الأفعال التي تأتي على هذا البناء أي: "تفاعل" هي أفعال مسندة إلى فاعل واحد، ودلالة البناء في هذه الحالة هي التظاهر بالفعل أو تكلف الفعل، أو غير ذلك من المعاني التي رصدها الصرفيون^(٢). مثال ذلك: تجاسر الرجل، وتغافل، وتهاون، وتمادى، وتتابع. وعند تأمل هذه الأفعال يمكن بلطف ردّ هذه الدلالة الفرعية إلى الدلالة الأصلية وهي التفاعلية؛ ذلك أن التفاعلية هنا تفاعلية ذاتية بين الفاعل ونفسه، كأن معنى تجاسر الرجل: جاسر نفسه، وهاون نفسه، ومادى نفسه، وتابع الشيء نفسه.

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٦٠٣).

^(١) الكتاب، ٤: ٦٩.

^(٢) الشمسان، أبنية الفعل: دلالاتها وعلاقاتها: ٣٤.

مصدقية(*)

هذا اللفظ من مولدات المحدثين، فيقولون: "فقدت اللجنة مصداقيتها"، وهم يعنون بذلك أن اللجنة فقدت البراهين الدالة على صدقها. ولكن هذا اللفظ حين تلقته الصحافة بدأ الخلط في استخدامه، فقرأنا مؤخرًا في جريدة "الرياض" لسيدة تصف الرجال بأنهم أكثر مصداقية من النساء في أمر من الأمور، وهي تعني أنهم أصدق من النساء في ذلك، ولم تكن بحاجة لاستخدام لفظ (مصداقية)؛ لأن لفظ (أصدق) أصدق على ما أرادت قوله، ولكنه يريق الألفاظ؛ إذ تكتسب بعض الألفاظ ألقًا مستمدًا من مستخدميها أو مناسباتها فيتعلق بها الناس ويرددونها فهموها أو جهلوها. أما لفظ (مصداقية) فهو مصدر صناعي، والمصدر الصناعي هو ما يصاغ بأن تلصق بأي لفظ ياء النسب المشددة وتاء التأنيث: (مصداقية → مصداق + ية)، فيقال من (كيف): كيفية، ومن (المنطق): منطقيّة، ومن (عالم): عالميّة، ومن الشيوع: شيوعيّة^(١). واستخدام المصدر الصناعي قديم على قلته فقد ورد في الشعر الجاهلي^(٢). وورد منه في القرآن الكريم (الجاهلية) في نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ الْحَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةَ﴾ [٢٦- الفتح]؛ ولكن حين نشطت الثقافة العربية صارت الحاجة تدعو إليه لصياغة ألفاظ ذات مفاهيم نظرية وفكرية عقلية لم تكن لغة العرب المعبرة عن حياتهم البسيطة بقادرة على تليبيتها فكثرت المصادر الصناعية في لغة المتكلمين والمنطقيين، وازدادت الحاجة في العصر الحديث مع ترجمة المصطلحات فقرر مجمع اللغة العربية صحة صوغ الألفاظ عليه^(٣). أما (مصداق) نفسه فهو يشكل بعض الإشكال؛ إذ جاء على بناء (مفعال) وهو بناء تأتي عليه أسماء الآلة المشتقة، مثل (مفتاح، ومقراض)، وأسماء المكان مثل (محراب، ومرباع)، وصفات المبالغة مثل (مفساد، ومضحك، ومصالح)، وجعلت وسمية المنصور منه المصدر مثل: ميراث، وميعاد، وميثاق^(٤)، ولعل من ذلك (معراج)؛ ولكن أين نضع لفظ (مصداق) من تلك الدلالات؟ يقول صاحب اللسان: "ومصداق الأمر: حقيقته"^(٥)، وفي المعجم الوسيط: "مصداق الأمر: الدليل على صدقه"^(٦). واللفظ عندي من قبيل ما يسمى باسم المصدر؛ فهو اسم لما يدل على

(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٦٠٦).

(١) انظر دراسة مفصلة للمصدر الصناعي في: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، لوسمية عبد المحسن المنصور، ص ٣٠٦-٣٣٣.

(٢) السابق. ص. ن.

(٣) مجلة المجمع، ١: ٣٥.

(٤) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ٢٥٣.

(٥) ابن منظور، لسان العرب (صدق).

(٦) مادة (صدق).

حقيقة الشيء أو صدقه، ومن هنا نجد أن المصدر الصناعي (مِصْدَاقِيَّة) يدل على ما يتصف به الشخص أو الأمر من دلائل الصدق المرتبطة بجوهر حقيقته، فإذا فقدَ (مِصْدَاقِيَّتُهُ) فقدَ دلائل صدقه.

يُمْكِنُكَ أَنْ تَفْعَلَ^(*)

ما معنى يُمْكِنُكَ أَنْ تَفْعَلَ كذا؟

وقبل أن نجيب السؤال نبدأ من الجذر وهو (ك/و/ن) الذي منه الفعل (كان). بمعنى حدث، ومنه أخذ (المكان) أي الموضع الذي يكون فيه الفاعل، ومن المكان أخذ الفعل (تَمَكَّنَ)، قال الجوهري: "ولما كثر لزوم الميم تُوهِّمَتْ أصلية فقيل تَمَكَّنَ كما قالوا من المسكين تَمَسَّكَنَ"^(١). ولعل هذا ما جعله يعقد مادة أخرى هي (م/ك/ن) ويتحدث فيها عن الفعل (مَكَّنَ)، وإن كنا لا ندري ما ضرورة فصله هذا الفعل عن مادة (ك/و/ن) وجعله في تلك المادة على الرغم من أن بقية الحديث عن المادة لا صلة له بالفعل المذكور.

ومعنى الفعل (مَكَّنَ) أي جعل له مكاناً، أما (تَمَكَّنَ) فهو الفعل المطاوع على حد تعبير الصرفيين (مَكَّنْتَهُ، فَمَكَّنَ) أو هو الفعل الانعكاسي عند غيرهم.

قال الجوهري: "مَكَّنَهُ اللَّهُ مِنَ الشَّيْءِ وَأَمَكَّنَهُ مِنْهُ بِمَعْنَى. وَاسْتَمَكَّنَ الرَّجُلُ مِنَ الشَّيْءِ وَتَمَكَّنَ مِنْهُ بِمَعْنَى. وَفُلَانٌ لَا يُمْكِنُهُ النَّهْوضُ، أَي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ"^(٢).

وقال ابن سيده: "وَتَمَكَّنَ مِنَ الشَّيْءِ وَاسْتَمَكَّنَ ظَفَرَ"^(٣).

وقال أبو منصور: "أَمَكَّنِي الْأَمْرَ، يُمْكِنِي، فَهُوَ مُمْكِنٌ، وَلَا يَقَالُ أَنَا أَمَكَّنُهُ بِمَعْنَى أَسْتَطِيعُهُ؛ وَيُقَالُ: لَا يُمْكِنُكَ الصُّعُودُ إِلَى هَذَا الْجَبَلِ، وَلَا يَقَالُ أَنْتَ تُمَكِّنُ الصُّعُودَ إِلَيْهِ"^(٤).

وما لم يقله المعجميون هو أن هذا التركيب فيه حذف لا يستقيم المعنى إلا بتقديره، فالتركيب (لا يُمْكِنُهُ النَّهْوضُ) أصله: لا يُمْكِنُهُ النَّهْوضُ مِنْ نَفْسِهِ، أَي (مِنْ نَفْسِ النَّهْوضِ)؛ فالفعل من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أحدهما المفعول المباشر، والآخر تعدى إليه الفعل بحرف الجر، ولذلك فإن المثال الثاني (أَمَكَّنِي الْأَمْرَ) مؤلف من الفعل الذي اتصل به المفعول المباشر ثم الفاعل، أما المجرور بحرف الجر فقد حذف هنا لدلالة التركيب عليه إذ هو الفاعل، والتقدير هو: أَمَكَّنِي الْأَمْرَ مِنْ نَفْسِهِ، أَي جعلني الأمر أُمَكِّنُ مِنْهُ.

إذن معنى يُمْكِنُكَ أَنْ تَفْعَلَ: يُمْكِنُكَ الْذَهَابُ، أَي: يُمْكِنُكَ الْذَهَابُ مِنْ نَفْسِهِ فَتَسْتَطِيعُهُ وَتَقْدِرُ عَلَيْهِ. وقد استقر التركيب على هيئة واحدة رتبةً إذ يلي الفعل ضمير متصل هو المفعول به ثم اسم ظاهر هو الفاعل وهذا الفاعل مصدر صريح أو مؤوّل به.

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٦٠٧).

^(١) الصحاح، (كون) ٦: ٢١٩١.

^(٢) السابق، ٦: ٢٢٠٥.

^(٣) المحكم، ٧: ٥٦.

^(٤) تهذيب اللغة، ١٠: ٢٩٤.

من أخطاء الرسم^(*)

ليست الكتابة لغة بل هي تقريب للغة بما هي تقييد لها يذكر بها، ولذلك كان للمشافهة أهمية كبيرة في المحافظة عليها، ولكن الكتابة قد تحدث اللبس وقد تتسبب في جملة من الأخطاء لأن الناس يعتمدون عليها في التلقي، وتحويل المقروء إلى مسموع. ومن أجل ذلك وجب أن تكون وسائل التدوين صالحة بما يدرأ كثيراً من الخطأ، وسأذكر بعض أخطاء الرسم وجهة الصواب فيها.

رسم الحركات:

أصوات اللغة نوعان صوامت مثل: (ب، ت، ث)، وحركات قصيرة مثل: (ـ، ـ، ـ). وكان الرسم العربي الأول بلا رموز لتلك الحركات، فلما انتشرت العربية وزاد متعلموها والكاتبون بها ظهرت الحاجة إلى رموز للحركات، فمثلها أول الأمر أبو الأسود الدؤلي بنقط حمراء: للفتحة نقطة فوق الحرف وللکسرة نقطة تحت الحرف وللضمة نقطة أمام الحرف، فإن كانت الحركة متلوة بتنوين جعل من النقطة نقطتين للدلالة على الحركة والتنوين معاً، فلما جاء الخليل أخذ من الألف والواو والياء رموزاً صغيرة لرسم الحركات، وهو ما استمر استعماله إلى يومنا هذا. والحركة ترسم فوق الحرف أو بعده؛ ولكن ربما رأينا من يخطئ في رسم الحركة فيضعها في غير موضعها، مثال ذلك أنهم يرسمون الفتحة المتلوة بتنوين على الألف في مثل: (رأيت فتىً عندك) والصواب أن ترسم بعد التاء مباشرة لأن المفتوح المنون هو التاء، هكذا: رأيت فتىً عندك، والسبب أن الألف لا يمكن أن تأتي بعدها الحركة، ومنه النص "ومدى قد تحتليها وشفار"^(١)، والصواب: ومدى. ويكثر في كتابات الحاسوب أن ترى التنوين فوق الألف أو بعده، مثل النص: "وقد أتيتك مُقِرّاً بالذنوب، مستشفعاً إلى ربي"^(٢)، وهذا من الأخطاء الفاحشة، والصواب: مستشفعاً. والغرض من الألف بعد الأسماء الصحيحة المنونة هو بيان أن التنوين يتحول إلى ألف عند الوقف^(٣)، فروعياً رسمها بما يلائم الوقف؛ إذ لو أردنا الوقف لقلنا: (مستشفعاً) بدون تنوين. ومن أخطائهم جعل رمزين أحدهما للحركة وآخر للفتحة مع التنوين (مر به مروراً)، ومثله النص: "والجمع: جُدَى"^(٤)، ومن ذلك أن يرسموا الشدة فوق الحرف والتنوين فوق الألف نحو:

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٦٠٩).

^(١) ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد دراسة وتحقيق محمود جاسم محمد: ١٧٨.

^(٢) السابق: ١٨١.

^(٣) الحقيقة الصوتية أن النون تحذف ويعوض عنها بمطل الفتحة. ولا تمطل الضمة أو الكسرة.

^(٤) ابن خالويه وجهوده في اللغة: ١٦٦.

(مُقرَّراً) الواردة في النص المذكور آنفاً^(٥)، والصواب: مُقرَّراً، ومثله كتابة قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [٢٢-الفجر]، هكذا في مصحف النور الحاسوبي، وقد وردت في كشف المشكل هكذا "صَفًّا صَفًّا"^(٦). وهذا خطأ صوابه ما أثبت في رسم الآية في مصحف المدينة المنورة المطبوع: صَفًّا صَفًّا.

خط الرقعة:

يلبي خط الرقعة الحاجة إلى الكتابة اليدوية السريعة، وكان ذلك بالاستغناء عن الحروف المسننة بمطلها، وعن النقط المتعددة بشكل جامع يمثلها، أما الحروف ذات الكؤوس فقد ذيلت بما يغني عن نقطها؛ ولكن بعض أبنائنا الطلاب غاب عنهم هذا الغرض فتراهم يجمعون بين ذيل الحرف ونقطه، فيجعلون لكأس النون ذيلًا وفي جوفها نقطة، وهذا مخالف لأصول الكتابة.

رسم الكاف النهائية:

تجد من الخطاطين من يجعل في بطن الكاف النهائية همزة، نحو كاف "ذلك"، وهذا وهم منهم؛ فأصل الرمز أن كتّاب العربية لما خافوا التباس الكاف باللام جعلوا في بطنها كافًا صغيرة، فعلى الخطاطة اليوم أن يجعلوا كافًا صغيرة لا همزة، ولعل الأمر أشكل عليهم لما رأوا تلك الكاف تشبه الهمزة المرسومة بخط الرقعة. الهاء والتاء:

يخطئ بعض الناس في رسم فوق الهاء النهائية نقطتين مثل (فقه، لة) والصواب (فقه، له)، وفي المقابل نجدهم يرسمون التاء المربوطة عاطلة من النقط، مثل (الكلية، ثمه) والصواب: (الكلية، ثمّة).

(٥) السابق: ١٨١.

(٦) علي بن سليمان الحيدرة، كشف المشكل ١: ٤٨٢.

إدخال (أل) على العدد المضاف^(*)

يذهب النحويون إلى أن إضافة العدد إلى معدوده من قبيل الإضافة المحضة فهي على تقدير حرف (من) أو (اللام) على اختلاف بينهم في ذلك، ولكنها ليست كإضافة سواها؛ ولذلك أجاز الكوفيون إدخال (أل) على العدد المضاف، مثل: (الثلاثة الأثواب، والخمسة الدراهم)، من ذلك ما جاء في مجالس ثعلب وهو قوله: "قال: والألف الدينار. والمائة الدينار، وإنما أضيفا لأنه ليس فيهما نون مثل الثلاثين والعشرين"^(١). وجاء في معاني القرآن: "لأن الذبح إنما يكون في هذه الثلاثة الأيام"^(٢) وجاء: "وهن الثلاث الآيات في الأنعام"^(٣). وجاء في ليس في كلام العرب: "وهذه الأربعة الأحرف"^(٤). وذكر ابن يعيش أنهم شبهوه بما أضيف إضافة غير محضة وهو: الحسن الوجه^(٥)، وضعف ابن الحاجب إدخال (أل) على العدد المضاف ولكن زعم الرضي أنه القياس عند الكوفيين^(٦)، وتوجيه مذهب الكوفيين "أن المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه، والمضاف هو المقصود بالنسبة، وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أي جنس هو"^(٧).

وعلى الرغم من تضعيف الرضي لمذهب الكوفيين متابعة للزمخشري وابن الحاجب نجده يسلك مسلكهم في لغته فمن ذلك قوله عن أقسام الكلام: "والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء"^(٨)، وقوله عن الوصف: "يتبع الموصوف في أربعة من جملة العشرة الأشياء المذكورة"^(٩). ووجدنا الفارسي من قبله سلك مسلك الكوفيين وذلك في قوله: "وجدت الجرمي قد قسم (حتى) الثلاثة الأقسام التي قسمتها أنا"^(١٠).

ولا تنتهي القضية عند هذا الحد؛ إذ مذهب الكوفيين قد يتعين المصير إليه حين يكون العدد المضاف تابعاً لاسم الإشارة؛ ذلك أن تابع اسم الإشارة لا بد أن يكون محلى بـ(أل) قال سيبويه "واعلم أن المبهمة

^(*) نشر في رسالة الجامعة العدد (٦١١).

^(١) ثعلب، مجالس ثعلب، ٢: ٥٧٢.

^(٢) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٢٣.

^(٣) السابق، ١: ١٩٠.

^(٤) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٢٢٣.

^(٥) شرح المفصل، ٢: ١٢٢.

^(٦) شرح الكافية، ٣: ٣١٠.

^(٧) السابق، ٢: ٢١٦.

^(٨) السابق، ١: ٣٢.

^(٩) السابق، ٢: ٣٠٦.

^(١٠) المسائل البصريات، ٢: ٨٨٩.

توصف بالأسماء التي فيها الألف والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً^(١١). والعلة في ذلك أنها والمبهمة -أي أسماء الإشارة- كشيء واحد^(١٢)، واسم الإشارة يتوصل به إلى ما فيها الألف واللام لأنها تنقله من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة، ولذلك خالف حكم اسم الإشارة حكم غيره بأنه لا يوصف بالمضاف ولا يفصل بينه وبين نعته، تقول في غير المبهم: مررت بزيد غلام عمرو، ويزيد ذي المال، وتقول مررت بزيد اليوم الظريف، ولا تقول: مررت بهذا اليوم الرجل^(١٣). ويدلك على أنه لا يوصف بالمضاف أنهم أعربوا (بعلّي) في قراءة قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾ [هود - ٧٢] خبراً لا نعتاً لهذا. وأنت إذا وصفت تقول: إن هذا الكتاب جديد؛ ولكنك لا تستطيع أن تجعل في موضع (الكتاب) مركباً إضافياً مثل (كتاب الولد)؛ فلا تقول: إن هذا كتاب الولد جديد، وأنت تريد "جديد" خبراً، قال سيبويه: "ولا تقول: مررت بهذا ذي المال كما قلت مررت بزيد ذي المال"^(١٤)، ومن أجل ذلك نستطيع أن نقول: هذه الدراهم الخمسة جديدة، ولكننا لا نستطيع أن نقول: هذه خمسة الدراهم جديدة، إلا أن نتابع الكوفيين في إدخال (أل) فنقول: هذه الخمسة الدراهم جديدة. فليس قول البصرية بمقبول على إطلاقه وليس قول الكوفية بمردود على إطلاقه، ويمكن لمن أراد أن يقعد أن يقول: لا يجوز دخول (أل) على المضاف ما لم يكن عددًا تابعًا لاسم إشارة.

(١١) الكتاب، ٢: ٧.

(١٢) م.ن.، ص.ن.

(١٣) السيرافي، شرح الكتاب: ورقة ٥٥٣.

(١٤) الكتاب، ٢: ٨.

خَصِيصَى

جاء في كتاب المرأة واللغة: "ولقد استعرضت آمال غادة السمان، وسميرة المانع وآمال مختار ورضوى عاشور ورجاء عالم إضافة إلى مي زيادة وسحر خليفة، خصيصاً لرصد إحالات الضمائر عندهن"^(١)، وجاء في موضع آخر: "وهي أناشيد يحفظها الجنود ويرددونها، ومطبوعة في كتاب منشور خصيصاً لجنود هذا اللواء"^(٢). والحق أنها تكتب: خَصِيصَى في مثل التعبير: جاء فلان خَصِيصَى من أجلك. فالكلمة منتهية بالألف المقصورة -وتكتب بالياء، وليست منتهية بالصاد كما يظن الكثيرون فيكتبونها وينطقونها خَصِيصَا"^(٣). والخطأ الذي نجده في استخدام الناس اعتور هذه الكلمة من جهتين؛ الأولى أنهم نَوَّنوها وهي ممنوعة من الصرف أي التنوين، والآخر أنهم كتبوا ألفها ألفاً مشالة على نحو ما تكتب الكلمات المنتهية بحرف صحيح حين يكون منصوباً منوناً؛ لأن الوقف على هذه الكلمات المنونة يكون بالألف وإن كان يجوز على قلة الوقف بالسكون. وقد منعت هذه الكلمة من الصرف لأنها ختمت بألف التانيث. وهي ألف زائدة تُمنع الأسماء والصفات معها من الصرف فلا تنون. أمّا الألف التي تأتي في آخر الكلمة، وهي منقلبة عن واو أو ياء، فليست زائدة للتانيث ولا تمنع اللفظ من الصرف مثل: سعى مصطفى مسعى مشكوراً. وقد تكون الألف زائدة لغير التانيث بل لتلحق الكلمة ببناء مخصوص مثل كلمة: أرطى (شجر صحراوي)؛ ولذلك ينون وتلحقه تاء التانيث، فيقال: أرطى، وأرطاة. أما ألف التانيث فلا تأتي بعدها تاء التانيث. وثمة عدد من الأبنية في العربية تنتهي بألف التانيث أشهرها اثنا عشر بناء^(٤). هي: (فُعَلَى: بضم الفاء وفتح العين)، مثل: أُرْبَى، أي: داهية، و (فُعَلَى: بضم الفاء وسكون العين)، مثل: حُبْلَى، و رُجْعَى، و (فُعَلَى: بفتح الفاء والعين)، مثل: بَرَدَى، و حَيْدَى، يقال: حمار حيدى، أي: يحيد عن ظله^(٥) و مَرَطَى: وهو نوع من المشي السريع، و (فُعَلَى: بفتح الفاء وسكون العين) وهو في الجمع مثل: قَتَلَى، والمصادر مثل: دَعَوَى، والصفات مثل: سَكْرَى مؤنث سَكْرَان، و (فُعَلَى: بضم الفاء)، مثل: حُبَارَى، و (فُعَلَى: بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة)، مثل: سُمَّهَى، أي: باطل. و (فُعَلَى: بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام المفتوحة)، مثل: سَبَطَرَى و دِفْقَى؛ وهما نوعان من المشي. و (فُعَلَى: بكسر الفاء وتسكين العين وفتح اللام)، مثل: حِجَلَى جمع حَجَل؛ وهو طائر. و (فُعَلَى: بضم فائه وعينه وتشديد اللام

(١) عبد الله محمد الغدامي، المرأة واللغة: ١٩-٢٠.

(٢) السابق: ٣٤.

(٣) أحمد مختار عمر، العربية الصحية: ١٦٩.

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك، طبعة النجار، ٤: ١٥١.

(٥) الجوهري، الصحاح، ٢: ٤٦٧.

المفتوحة)، مثل كُفِّرَى؛ وهو وعاء طلع النخل^(٦). وتسميه العامة (الكافور)، وحُذِرَى وبذرَى؛ من الحذر والتبذير. و(فُعَالَى: بضم الفاء وتشديد العين)، مثل: حُبَّازَى؛ نبات، وخُضَّارَى؛ طائر، ولعله ما تطلق عليه العامة (خُضَّارِي). و(فُعَيْلَى: بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة وفتح اللام)، وهو البناء الذي جاءت عليه (خِصْيَيْ)، ومما جاء على هذا البناء: الحِثْيَى، وهو الحث^(٧). والحِجْيَزَى، أي التحاجر^(٨). والحِضْيَضَى، وهو الحِضْ^(٩). والخِطْبَى، وهي الخطبة^(١٠). والخِليْفَى، وهي الخلافة^(١١). والدِّلْيَى، وهو الدليل^(١٢). والرَّيْثَى، وهو الأمر الحابس^(١٣). والرَّدِيدَى، وهو الرد^(١٤). والرَّمْيَا، وهو الترمي^(١٥). وكتبت ألفها مشالة لجيئها بعد الياء، والزَّلْيَى، وهو الزلل^(١٦). والمِسْيَى، وهو المس^(١٧). والمِكْيَى، وهو المكث^(١٨). والمِنْيَى، وهو الإنعام^(١٩). والهَجْيِرَى، وهو الهجير؛ أي العادة^(٢٠).

^(٦) السابق، ٢: ٨٠٨.

^(٧) السابق، ١: ٢٧٨.

^(٨) السابق، ٣: ٨٧٢.

^(٩) السابق، ٣: ١٠٨١.

^(١٠) السابق، ١: ١٢١.

^(١١) السابق، ٤: ١٣٥٦.

^(١٢) السابق، ٤: ١٦٩٨.

^(١٣) السابق، ١: ٢٨٢.

^(١٤) السابق، ٢: ٤٧٣.

^(١٥) السابق، ٣: ٨٧٢.

^(١٦) السابق، ٤: ١٧١٧.

^(١٧) السابق، ٣: ٩٧٨.

^(١٨) السابق، ١: ٢٩٣.

^(١٩) السابق، ٦: ٢٢٠٧.

^(٢٠) السابق، ٢: ٢٥٨.

معرفة العدد بالأسهم^(*)

يجد كثير من مستخدمي اللغة مشقة في ضبط المطابقة بين العدد والمعدود (تمييز العدد) من حيث التذكير والتأنيث. ولعل مما ييسر الأمر أن نقول إن جميع الأعداد المفردة مخالفة لمعدودها أينما وقعت مفردة، أو مركبة، أو معطوفة، ويستثنى من ذلك ثلاثة أعداد هي (١، ٢، ١٠)؛ أما (١، ٢) فهما يطابقان المعدود؛ فإن كان مذكراً فهما مذكران وإن كان مؤنثاً فهما مؤنثان، أما (١٠) فله حالان، فإن كان منفرداً خالف معدوده، وإن كان مركباً مع عدد آخر فإنه يطابق معدوده، ولعل مما ييسر الضبط عند الكتابة أن نضع سهماً فوق الرقم ليدل على الموافقة أو المخالفة، فالسهم الأيمن الصادر (→) يدل على مخالفة العدد للمعدود، وأما السهم الأيسر الوارد (←) فيدل على موافقة العدد للمعدود؛ مثال:

→ → → → → → → →
١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣

ومعنى ذلك أن هذه الأعداد كلها تخالف معدودها، ولكن نجد:

← ←
٢ ١

ومعنى ذلك أنهما يوافقان المعدود. وكذلك في الأعداد المركبة نكتب:

←→
١٣

وهذا يعني أن العدد المفرد (ثلاثة) يخالف كعاداته، و(العشرة) موافقة لتركيبها مع غيرها، ونكتب العدد (١١، ١٢):

^(*) نشر في رسالة الجامعة نشرة غير موفقة في العدد (٦١٢).

← ← ← ←
١٢ ، ١١

هذا يعني أن الواحد موافق والعشرة موافقة، ومثالا لما قدمناه نقول في:

ثلاثة كتب	→ ٣ كتب
ثلاثة عشر كتابًا	↔ ١٣ كتابًا
ثلاثة وعشرون كتابًا	↔ ٢٣ كتابًا

ونقول في :

ثلاث كراسات	→ ٣ كراسات
ثلاث عشرة كراسة	↔ ١٣ كراسة
ثلاث وعشرون كراسة	↔ ٢٣ كراسة

نلاحظ أن الرقم ٣ أُنت قبل الكتاب في كل موضع وقع فيه، وذكر قبل الكراسة في

كل موقع وقعه. ونقول في:

أحد عشر كتابًا	←← ١١ كتابًا
واحد وعشرون كتابًا	← ٢١ كتابًا

ونقول في:

اثنا عشر كتابًا	←← ١٢ كتابًا
اثنان وعشرون كتابًا	← ٢٢ كتابًا

ونقول في:

←← ١١ كراسة	إحدى عشرة كراسة
← ٢١ كراسة	إحدى وعشرون كراسة

ونقول في:

←← ١٢ كراسة	اثنتا عشرة كراسة
← ٢٢ كراسة	اثنتان وعشرون كراسة

و أما ١٠ كتب فنقول في:

← ١٠ كتب	عشرة كتب
← ١٠ كراسات	عشر كراسات

هذه حال العشرة منفردة أما حالها مركبة فقد وردت في الأرقام:

←→ ←← ←←
١٣ ١٢ ١١

فهي مذكرة مع المذكر ومؤنثة مع المؤنث، فمع المذكر نقول: أحد عشر كتاباً، اثنا عشر كتاباً، ثلاثة عشر كتاباً، ومع المؤنث نقول: إحدى عشرة كراسة، اثنتا عشرة كراسة، ثلاث عشرة كراسة.

ويلاحظ أنا لم نضع سهماً أمام العشرين لأن ألفاظ العقود محايدة لفظها واحد مع المذكر والمؤنث (عشرون كتاباً، عشرون مجلة).

المصادر والمراجع

الكتب:

- الأحمدي؛ موسى بن محمد بن الملياني:
معجم الأفعال المتعدية بحرف (ط ١، دار العلم للملايين/ بيروت، ١٩٧٩م).
الأحفش؛ أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ):
معاني القرآن، تحقيق: فايز فارس (ط ٢، الشركة الكويتية لصناعة الورق/ الكويت، ١٩٨١م).
الأزهري؛ أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ):
تهذيب اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون وآخرين (دار الكتاب العربي/ القاهرة).
الأنباري؛ أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ):
-الزاهر، تحقيق: حاتم صالح الضامن (ط ١، دار الرشيد/ بغداد، ١٩٧٩م).
-المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبدعون الجنابي (وزارة الأوقاف/ بغداد، ١٩٧٨م).
أيوب؛ عبد الرحمن:
اللغة والتطور (معهد البحوث والدراسات العربية/ القاهرة، ١٩٦٩).
التبريزي؛ أبوزكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن موسى (٥٠٢هـ):
شرح القصائد العشر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ٢، مكتبة صبيح/ القاهرة، ١٩٦٤م).
ثعلب؛ أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ):
شرح ديوان زهير بن أبي سلمى (دار الكتب/ القاهرة، ١٩٤٤م).
الجاحظ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر (٢٥٥هـ):
الحيوان، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون (مصطفى الباوي الحلي/ القاهرة، ١٩٥٨م).
ابن جني؛ أبو الفتح عثمان (٣٩٣هـ):
-الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين (مصطفى الحلي/ القاهرة، ١٩٥٤م).
-اللمع في العربية، تحق. فائز فارس (دار الكتب الثقافية/ الكويت ١٩٧٢م).
جواد؛ مصطفى:
قل ولا تقل (ط ٢، مطبعة أسعد. بغداد ١٩٧٠م).
الجوهري؛ إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ):
الصاحح، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار (ط ١، دار العلم للملايين/ بيروت، ١٩٧٩م).
الحازمي؛ محمد بن علي:
الدراسات النحوية في اليمن (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض، ١٤١٧هـ)، رسالة دكتوراه.

- أبو حيان التوحيدى؛ علي بن محمد بن العباس (٤١٤هـ):
الإمتاع والمؤانسة، بعناية أحمد أمين وأحمد الزين (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة ١٩٥٣م).
أبو حيان؛ أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن حيان (٧٥٤هـ):
-البحر المحيط (مطبعة السعادة/ القاهرة ١٣٢٩).
-تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن (ط ١، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٩٨٦م).
الحيدرة؛ علي بن سليمان (٥٩٩هـ):
كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية مطر (وزارة الأوقاف/ بغداد، ١٩٨٤م).
ابن خالويه؛ الحسن بن أحمد (٣٧٠هـ):
ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ط ٢، دار العلم للملايين/ بيروت، ١٩٧١م).
الدماميني؛ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر:
-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى (ط ١، الرياض، ١٩٨٣).
-المنهل الصافي في شرح الوافي، تحقيق عبد الهادي الحاج (جامعة أم درمان، ١٩٩٣م رسالة دكتوراه).
الرضي؛ محمد بن الحسن الاسترأبادي (٦٨٦هـ):
شرح الرضي على الكافية، عناية: يوسف حسن عمر (جامعة قاريونس/ ليبيا، ١٩٧٣م).
الرويثي؛ محمد أحمد:
سكان المملكة العربية السعودية، دراسة جغرافية ديموغرافية (ط ١، مطبعة الجبلاوي/ القاهرة، ١٩٧٨م).
الزحشري؛ جابر الله أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ):
الكشاف (الطبعة الأخيرة. مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٩٦٦م).
السمين الحلبي؛ أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ):
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط (ط ١، دار القلم/ دمشق، ١٩٨٧م).
سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن قنبر (١٨٠هـ):
الكتاب، تحق. عبد السلام هارون (الهيئة العامة المصرية للكتاب/ القاهرة، ١٩٧٣م).
ابن سيده؛ علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ):
المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين (ط ١، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة، ١٩٥٨م).
السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ):
-الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة، ١٩٧٥م).
-الأشباه والنظائر، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد (مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة، ١٩٧٥م).
شريف؛ محمد أبو الفتوح:
من الأخطاء الشائعة (ط ١، مكتبة الشباب. القاهرة ١٩٧٦م).
الشمسان؛ أبو أوس إبراهيم:
-الجملة الشرطية عند النحاة العرب (ط ١، مطبعة الدجوي. القاهرة، ١٩٨١).
-أبنية الفعل: دلالاتها وعلاقاتها (ط ١، دار المدي/ جدة، ١٩٨٧م).
الطبي؛ شرف الدين الحسن بن محمد بن عبد الله (٧٤٣هـ):

- التبيان في البيان، تحقيق: توفيق الفيل وعبد اللطيف لطف الله (ط ١، جامعة الكويت / الكويت، ١٩٨٦ م).
- عبدالباقي؛ ضاحي :
- لغة تميم (مجمع اللغة العربية / القاهرة، ١٩٨٥ م).
- أبو عبيدة؛ معمر بن المثنى (٢١٠ هـ):
- مجاز القرآن، تحقيق: فؤاد سزكين (ط ٢، دار الفكر / مصر، ١٩٥٤ م).
- العجمي؛ فالح شبيب:
- أبعاد العربية (مطابع الناشر العربي / الرياض، ١٩٩٤ م).
- العدنانى؛ محمد:
- معجم الأخطاء الشائعة (مكتبة لبنان. بيروت ١٩٧٣ م).
- ابن عصفور؛ علي بن مؤمن (٦٦٩ هـ):
- ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد (ط ١، دار الأندلس، ١٩٨٠ م).
- العقاد؛ عباس محمود:
- شعراء مصر وبيئاتهم في القرن الماضي: ضمن مجموعة أعلام الشعر (ط ١، دار الكتاب العربي / بيروت، ١٩٧٠ م).
- ابن عقيل؛ عبد الله بهاء الدين (٧٦٩ هـ):
- المساعد، على تسهيل الفوائد (جامعة أم القرى / مكة المكرمة، ١٩٨٠ م).
- العكبري؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين الضريير (٦١٦ هـ):
- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد الجاوي (ط ١، عيسى البابي الحلبي / القاهرة، ١٩٧٦ م).
- عمر؛ أحمد مختار:
- العربية الصحيحة (مكتبة لبنان. بيروت ١٩٧٣ م).
- اللغة واللون (ط ١، دار البحوث العلمية / الكويت، ١٩٨٢ م).
- الغدامي؛ عبد الله محمد:
- المرأة واللغة (ط ١، المركز الثقافي العربي / بيروت، ١٩٩٦ م).
- الفراء؛ أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ):
- معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وآخرين (ط ١، دار الكتب المصرية / القاهرة، ١٩٥٥ م).
- الفيومي؛ أحمد بن محمد بن علي (٧٧٠ هـ):
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، عناية: مصطفى السقا (مصطفى البابي الحلبي / القاهرة، ١٩٥٠ م).
- ابن قتيبة؛ أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦ هـ):
- تفسير غريب القرآن، تحقيق: أحمد صقر (دار إحياء الكتب العربية / القاهرة، ١٩٥٨ م).
- القيسي؛ أبو محمد مكي بن أبي طالب (٤٣٧ هـ):
- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان (مجمع اللغة العربية / دمشق، ١٩٧٤ م).
- الكفوي؛ أيوب بن موسى الحسيني (١٠٩٤ هـ):
- الكليات، عناية: عدنان درويش ومحمد المصري (وزارة الثقافة / دمشق، ١٩٧٤ م).
- المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ):

- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة ١٣٨٦هـ).
- محمد؛ محمود جاسم:
- ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد (ط١، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٩٨٦م)
- محمود؛ زكي نجيب:
- في حياتنا العقلية (دار الشروق/ القاهرة، ١٩٧٩م).
- المفدى؛ محمد بن عبدالرحمن بن محمد:
- الدمامي: حياته وآثاره ومنهجه في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ط١، الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون/ الرياض، ١٩٨٢م).
- المنصور؛ وسيمية عبد المحسن:
- صيغ المجموع في القرآن الكريم (جامعة عين شمس/ القاهرة، ١٩٧٧)، ماجستير.
- أبنية المصدر في الشعر الجاهلي (جامعة الكويت/ الكويت، ١٩٨٤م).
- ابن منظور؛ جمال الدين محمد بن مكرم (٧١١هـ):
- لسان العرب المحيط، عناية: يوسف خياط وندم مرعشلي (دار لسان العرب/ بيروت)
- الهروي؛ أبو عبد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ):
- غريب الحديث (دار الكتاب العربي/ بيروت، ١٩٧٦م) مصور عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن/ الهند، ١٩٦٤م.
- ابن هشام؛ أبو محمد عبد الله جمال الدين (٧٦١هـ):
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالعزيز النجار (ط٢، مطبعة السعادة/ القاهرة، ١٩٧٣م).
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحق. محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة).
- النجار؛ محمد علي (١٣٨٥هـ):
- لغويات وأخطاء لغوية شائعة (دار الهداية/ القاهرة، ١٩٨٦م).
- ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣هـ):
- شرح المفصل (دار الطباعة المنيرية/ القاهرة، د.ت).
- الجرائد والمجلات:
- صحيفة الجزيرة/ الرياض ١٤١٥-٩-٥هـ.
- صحيفة رسالة الجامعة، جامعة الملك سعود/ الرياض.
- صحيفة الشرق الأوسط، ع ٦٢٥٦، الأحد ١٤/١/١٩١٦.
- صحيفة القبس/ الكويت، ٣-شعبان-١٤١٥هـ.
- مجلة الدارة، دار الملك عبدالعزيز/ الرياض، ع ١، ١٤١٥هـ.
- مجلة الدوحة ٩٥-١٩٨٣م.
- مجلة القافلة، شركة أرامكو، شعبان ١٤١٥هـ.
- مجلة المبتعث، السفارة السعودية/ واشنطن، رجب ١٤١٥هـ.
- مجلة مجمع اللغة العربية/ القاهرة، ١٩٨٤م، ع ٥٤.